الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصّوف- ميلة

معهد الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

المرجع:.....

جذور نظرية التّحليل السّيماتي عند أبي هلال العسكري في كتابه الفروق في اللّغة -أنموذجا-

مذكرة مكمّلة لنيل شهادةالماسترفي اللّغة والأدب العربيّ

تخصص: لسانيات تطبيقيّة

إعداد الطالبين:

*** بوجماعي عبد الحليم**

*** كوكو مجيد**

إشراف الأستاذة:

زيد الخير نادية

السّنة الجامعية: 2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين وأشرف المرسلين.

لا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نتقدّم بأسمى معاني الشّكر والّتقدير لأساتذتنا الأفاضل في المركز الجامعي :عبد الحفيظ بوالصّوف–ميلة-

ونخصّ بالذّكر أستاذتنا الفاضلة "نادية زيد الخير"

التّي تولت الإشراف على هذا البحث المتواضع، فقد تقاسمت معنا المتاعب والأعباء ووجهت لنا الكثير من النّصائح والارشادات وزودتنا ببعض المصادر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا البحث.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين، و على آله و صحبه أجمعين.

أما بعد:

إنَّ علم الدلالة قد أصبح له اليوم وجود مستقل كسائر علوم اللغة الأخرى، وذلك حين امتلك آليات ومناهج بحث خاصة به أحاطت بموضوعه ولم يحُجه البحث إلى مناهج علوم أخرى كان يتوارى في كنفها أمدا طويلا.

إن الموضوع الأساسي لهذا العلم هو (لمعنى). ولا أحد ينكر قيمة المعنى بالنسبة للّغة حتى قال بعضهم إنه بدون المعنى لا يمكن أن تكون هناك لغة، و عرّف بعضهم اللغة بأنّها: معنى موضوع في صوت.

وقد أسفرت تلك المناهج على نظريات كثيرة لدراسة المعنى أهمُّها النظريتان الإشارية والتصورية وكذا نظرية السياق التي أعطت دفعاً كبيراً في دراسة المعنى، ولعلّ أهمُّها جميعاً نظريتي الحقول الدلالية والتحليل السّيماتي للمعنى، هذه الأخيرة التي شكلت موضوع بحثنا "جذور نظرية التحليل السّيماتي عند أبي هلال العسكري في كتابه (الفروق في اللغة)". على أنّه تكاد تُجمع الدراسات التي تناولت كتاب أبي هلال العسكري: (الفروق في اللغة) أنه يقف عند حد تبيان حقيقة الترادف في اللغة. وذلك من خلال استحداثه آلية بحثية جديدة هي أشبه ما تكون بنظرية التحليل السّيماتي الحديثة، حيث يعمد إلى ألفاظ تجمع بينها مساحة دلالية مشتركة توهِمُ بالترادف، ليقوم بعد ذلك بالتفريق بين مدلولاتها بطريقة تفضي في النهاية إلى تمييز معنى كل كلمة عن الأخرى.

إنّها والله غاية يصبو إليها كلُّ عربي ينشد في عربيته الفهم والإفهام، لذلك اخترنا هذا الموضوع الشيّق الذي يعكس بحقٍ مقولة (لكل مقام مقال)، وأنَّ لكل معنى لفظ يدل عليه إن أصابه المتكلم فلا غرو يقضي به حاجته و يبرئ به ذمَّتهُ على أنَّ قضية الترادف في اللغة تصدَّى لها الأقدمون والمحدثون على حد سواء، فمنهم من أثبتها ومنهم من أنكرها، وكان أبو

هلال العسكري واحدا من علماء العربية الذين قاموا بنفي ظاهرة الترادف في اللغة، على أنَّ طرحه هذا كان مشفوعا بمنهج لم يسبِقه إليه أحد غيره.

فهل يا ترى استطاع أبو هلال رفع اللّبس عن قضية الترادف في اللغة وينهي جدلاً احتدم لقرون كثيرة. وهل كان منهجه الجديد معيارا ذا جدوى نفرق به بين كلمات تشابهت حتى أشكل الفرق بينها. أم أنّه اجتهاد يشوبه النقص شأنه في ذلك شأن كل النظريات التي تناولت المعنى قديماً و حديثاً؟

ولأجل الوصول بهذا البحث إلى حيث الغاية منه، اعتمدنا المنهج الوصفي، لما لآلياته من قدرة على ضبط مسار البحث ورصد خصائصه.

وقد عرضنا بحثنا وفق خطة توسّمنا فيها خدمة الموضوع جاءت على النحو التالي: مقدمة البحث: عرضنا فيها لموضوع البحث و طرح الإشكالية.

مدخل: وفيه التّعريف بعلم الدلالة وكذا عوامل التغير الدلالي لنخلص إلى لمحة عن حياة أبي هلال العسكري والخلفية الإبستيمولوجية وراء تأليف الكتاب.

أمَّا الفصل الأول: فتناولناه في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عرضنا فيه نظريات المعنى التي توسّمنا فيها خدمة الموضوع.

المبحث الثاني: تناولنا فيه قضية الترادف.

المبحث الثالث: عرضنا فيه معايير أبي هلال العسكري وكذا بعض المعايير الحديثة.

أمَّا الفصل الثاني: فخصصناه لعرض عينة من الكلمات، نفينا حصول الترادف بينها وذلك بالاعتماد على معايير أبي هلال وكذا بعض المعايير الغربية الحديثة.

خاتمة البحث: عادة ما تكون خاتمة البحث إجمالا للنتائج التي تمَّ التوصّل إليها عبر مراحل البحث المختلفة، إجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة، وبعد تتبُّع مختلف القضايا ذات الدور الأساسي أثناء سعينا للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه الممكنة.

الملخص: بالعربية واللغة الإنجليزية، عرضنا إلى القضايا الأساسية التي تناولها البحث وعمَّا أسفر عنه من نتائج.

وقد عرض كثير من الباحثين بالدرس والتحليل لمواضيع لها علاقة ببحثنا هذا، نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر دراسة د/ محيي الدين محسب بعنوان: التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ودراسة د/ ربيع محمد محمد حفني بعنوان معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية). وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع المهمة منها:

الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، وكتاب علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر، وكذا كتاب المعنى وظلال المعنى لمؤلفه الدكتور محمد محمد يونس علي، وكتاب علم الدلالة (علم المعنى) للدكتور محمد علي الخولي، إضافة إلى كتب أخرى تناولت موضوع بحثنا من قريب أو بعيد.

كما ننوه ببعض المصاعب التي اعترضت بحثنا، نذكر منها كثرة المراجع واختلافها في بعض الأمور التي تعد أساسية في البحث لا سيما إذا علمنا أنَّ موضوعنا هو المعنى و لا يخفى على المهتمين بهذا الموضوع ما يحيط به من غموض و لبس في كثير من الأحيان. فتوجهنا في كثير من الأحيان إلى المشرفة: د/ نادية زيد الخير التي بدورها أزالت الكثير من اللّبس الذي اعترى فهمنا لبعض الأمور وأشارت علينا بالذي أعاننا للسير قدماً لإتمام بحثنا.

ولم يبق لنا سوى أن نقر بالقصور والضعف أمام هذا البحث، ولا ندعي الإلمام بجميع جوانبه.

مدخل

1. الدّلالة في الوضعين اللّغويّ والاصطلاحيّ:

أولا: الدّلالة في الوضع اللّغويّ:

إنّ الحديث عن مصطلح "الدّلالة" يقتضي منّا تحديد مفهومه اللّغويّ "لأنّ الوضع اللّغويّ الّذي تصالح عليه أهل اللّغة قديما، يلقي بظلاله الدّلاليّة على المعنى العلمي المجرد في الدّرس اللّساني الحديث"[1]. وهو أيّ المصطلح "يتشكل مع نمو الاهتمام في أبواب العلم وبالإحتكاك الّثقافي"[2].

وسنتبين ذلك من خلال تتبّع شروحات الجذر (د ل ل) في المعاجم اللّغوية العربيّة، "لأنّ الصّور المعجميّة للمفردات تمثّل المرجعيّة الأولى لأيّ لفظ"[3].

يقول ابن فارس (ت395هـ) في شرحه لمادة (د ل ل): إن "الدّال واللّام أصلان: أحدهما إبانة الشّيء بإمارة تتعلّمها، والآخر اضطراب في الشيء..... فالأول قولهم: دَلَلْتُ فلانا على الطريق.... والدّليل: الأمارة في الشّيء، وهو بيّن الدَّلالة والدِّلالة. والأصل الآخر قولهم: تدلدل الشيء إذا اضطرب"[4].

أمّا ابن منظور(ت 711هـ) فيورد حول معاني لفظ دلَّ قوله: "الدّليل ما يستدلّ به، والدليلُ الدالُّ. وقد دلَّه على الطّريق يدلّه دلالة (بفتح الدّال أو كسرها أو ضمّها) والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيد: إنّي امرؤ بالطرق ذو دلالات. والدّليل و الدّليلي الذي يدلّك"[5].

---

[1] منقور عبد الجليل،علم الدّلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص25.

[2] فايز الداية، علم الدلالة العربي النّظريّة والتّطبيق: دراسة تاريخية _تأصيلية_ نقدية، دار الفكر دمشق–سوريا،ط2، 1996: ص77.

[3] د. خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات، جامعة بغداد، كلية التربية/ ابن رشد، ط 1، 2012، ص 17.

[4] أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللّغة، ج 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ت، ص260.

[5] ابن منظور،لسان العرب، ج 11، دار صاد،بيروت، لبنان،دت، ص 394_395

وقال الفيروز آبادي (ت817هـ): "ودلَّه عليه يدله دلالة، ويثلَّث... ودلولة بالضم... فاندل على الطريق سدَّده إليه"[1].

والّذي نلحظه من هذه التعريفات رغم تباعدها الزّمني، كونها لا تخرج عن الدّلالة الماديّة المتّصلة بمفهوم الدّليل الّذي كان يجوب الصحراء المترامية الأطراف، حتّى يرشد النّاس إلى المسالك"[2].

وبالعودة إلى محكم التّنزيل حيث أُحيط بكل شيء علما، نجد أنّ صيغة "دلّ" "وردت في القرآن الكريم في سبعة مواضع بمختلف مشتقاتها، حيث تشترك في إبراز الإطار اللّغوي المفهومي لهذه الصّيغة، وهي تعني الإشارة إلى الشّيء أو الذّات سواء أكان ذلك تجريدا أم حسًّا، ويترتب عن ذلك وجود طرفين: طرف دال وطرف مدلول، يقول تعالى حكاية عن غواية الشيطان لآدم وزوجه: (فدلاّهُمَا بغرور) سورة الأعراف، الآية 22.

والمعنى في ذلك أرشدهما إلى الأكل من تلك الشّجرة الّتي نهاهما الله عنها. فإشارة الشّيطان دال والمفهوم الّذي استقرّ في ذهن آدم وزوجه وسلكا وفقه هو المدلول أومحتوى الإشارة، فبالرمز ومدلوله تمت العملية الإبلاغية بين الشّيطان من جهة، وآدم وزوجه من جهة ثانية...

ولقد دلّت الأرضة، الّتي أكلت عصا سليمان عليه السّلام حتى خرّ، أنه ميت في قوله تعالى: ***(فلما قضينا عليه الموت ما دلَّهم على موته إلاَّ دابة الأرض تأكل منسأته فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)*** سورة سبأ، الآية 14.

"فتعيين طرفي الفعل الدّلالي كما تحدّده الآية، ضروريّ لإيضاح المعنى فالدّابة وأكلها العصا دالٌ، وهيئة سليمان وهو ميت مدلول"[3].

---

[1] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص 18.

[2] المصدر نفسه، ص 19.

[3] منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص24.

وبالجملة، فإنّ لفظ "دلَّ" بصيغه المختلفة، "تشترك في تعيين الأصل اللّغوي لهذا اللفظ، وهو لا يختلف كثيرا عن المصطلح العلميّ الحديث ودلالته، فإذا كان معنى اللفظ "دلَّ" وما صيغ منه في القرآن الكريم يعني الإعلام والإرشاد والإشارة والرّمز، فإنّ المصطلح العلميّ للدّلالة الحديثة لا يخرج عن هذه المعاني إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدلالي... إلخ"[1].

إنّه وبعد هذا العرض تبين جليا أنّ معاجمنا العربيّة القديمة، لم تستطع تجاوز المعنى اللّغويّ الموروث، فالفيروز آبادي على الرّغم من تأخره لم يكن ليتجاوز التّحديد السّابق الّذي ذكره ابن منظور، وأنّ المعنى المركزيّ للفعل "دلَّ" يتراوح بين الإبانة والتّسديد أو الهداية والرشاد"[2].

وعلى هذا لا يجد الباحث ذكرا لمصطلح "الدَّلالة" كما نفهمه اليوم، وإنْ كانت المعاجم الحديثة قد عمدت إلى تكرار ما قاله المتقدمون، جاء في المعجم الوسيط: "الدّلالة والإرشاد وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه"[3].

ثانيا: الدَّلالة في الوضع الاصطلاحيّ:

إنّ الاهتمام بقضايا المعنى قديم قدم الإنسانية نفسها، وما وجدت اللّغة إلاّ ليعبر الإنسان بها عن أغراضه، ولهذا عرف الإنسان بأنه حيوان ناطق، فإنّ نطقه ما كان ليكون أهمّ خواصه النّوعية لو لم يكن نطقا دالا، ولو لم يكن وسيلة الإنسان إلى الفهم والإفهام، وإلى الإبلاغ والتّبليغ، وإلى البيان والتبيين، فاستقطبت اللّغة اهتمام المفكرين منذ أمد بعيد لأنّ عليها مدار مجتمعاتهم الفكريّة والاجتماعيّة، وبها قوام فهم كتبهم المقدسة كما كان شأن الهنود قديما، إذ كان كتابهم الدّيني (الفيدا) منبع الدّراسات اللّغوية والألسنيّة على الخصوص

[1] عبد القاهر غذامي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص370.

[2] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص18.

[3] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 4، 2004، ص 294.

الّتي قامت حوله، ومن ثمّ غدّت اللّسانيات الإطار العام الّذي اتّخذت فيه اللّغة مادّة للدّراسة والبحث"[1].

ويمكن القول: إنّ دراسة المعنى في اللّغة بدأت منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، بدءًا بعلماء اللّغة الهنود الّذين لم يكونوا أقلّ اهتماما بمباحث الدّلالة من غيرهم، فقد عالجوا منذ وقت مبكر جدا كثيرا من المباحث الّتي ترتبط بفهم طبيعة المفردات والجمل بل لا نغالي إذا قلنا أنهم ناقشوا معظم القضايا الّتي يعدها علم اللّغة الحديث من مباحث علم الدّلالة"[2].

فقد أثار الهنود القدماء مشكلتي الترادف والاشتراك اللفظي، ولم يكتفوا بجمع الكلمات بل ناقشوا المشكلة من بعض زواياها فنجد "ياسكا" يصرح أنه ليست الأسماء فقط تملك مرادفات لها ولكن الأفعال كذلك.

ولاحظ "بنتجالي" أنّ الكلمة الواحدة ربما تؤدّي أكثر من معنى، كما أنّه من الممكن أن تؤدي عدّة كلمات معنى واحدا. وصرّحوا كذلك بأنّ الكلمة قد يكون لها معنى أصليّ ثم تكتسب معنى ثانويّا. وميّزوا بين المعنى الأصلي والمعنى الثّانوي بأنّ الأوّل هو الّذي يتبادر إلى الذّهن حين سماع الكلمة. وأثاروا سؤالا هو: هل الكلمة ذات المعنى المتعدد تعد من النوع الذي يسمى بال Polysemous أو ال Homophonous، وهو خلاف لم يحل حتّى الآن. وذكروا بعض الأسباب الّتي تؤدّي إلى تغيير المعنى مثل القيّاس والاستعارة وتوسيع المعنى"[3].

وقد تعرض الفلاسفة اليونانيّون من قديم الزّمان في بحوثهم ومناقشاتهم لموضوعات تعدّ من صميم علم الدّلالة.

---

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص14.

[2] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5، 1998 م، ص 18.

[3] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغوين العرب، كلية التربية، الجامعة الليبية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972 م، ص14.

وكان موضوع العلاقة بين اللّفظ ومدلوله من القضايا الّتي تعرّض لها أفلاطون في محاوراته عن أستاذه سقراط. وكان اتّجاه أفلاطون نحو العلاقة الطبيعيّة الذاتيّة، مدّعيّا أن تلك الصّلة الطّبيعيّة كانت واضحة سهلة التّفسير في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نتبيّن بوضوح تلك الصّلة أو نجد لها تعليلا وتفسيرا. أما أرسطو فكان يتزعّم فريقا آخر يرى أن الصلة بين اللّفظ والدّلالة لا تعدوأن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها النّاس. "وقد أوضح أرسطو آراءه عن اللغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان "الشعر والخطابة"، وبيّن فيها عرفية الصلة بين اللفظ ومعناه"[1].

وقد أوغل أرسطو في التنظير لاصطلاحية العلاقة بين اللفظ ومعناه "وقسّم الكلام إلى كلام خارجي وكلام داخلي في النّفْس، فضلاً على تمييزه بين الصوت والمعنى معتبرًا المعنى متطابقًا مع التصور الذي يحمله العقل عنه. وقد تبلورت هذه المباحث اللغوية عند اليونان حتى غدا لكل رأي أنصاره من المفكرين فتأسست بناءا على ذلك مدارس أرست قواعد هامة في مجال دراسة اللغة"[2].

"وفي الجانب الآخر من العالم كان المفكرون العرب قد خصصوا للبحوث اللغوية حيزًا واسعًا في إنتاجهم الموسوعي الذي يضم إلى جانب العلوم النظرية كالمنطق والفلسفة علومًا لغوية قد مست كل جوانب الفكر عندهم"[3]. ولا سيما منها "الدلالة" التي لم تكن دراستها حكرًا على المشتغلين في ميدان الدراسة اللغوية، فقد شاركهم بدراستها والبحث فيها علماء ينتمون إلى حقول معرفيَّة مختلفة، منها الفلسفة والمنطق، وعلم الأصول والفقه، وإن اختلفت زوايا اهتمام كلّ علم من هذه العلوم"[4].

---

[1] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة أنجلو المصريّة، ط 2، 1972 م، ص62-63.

[2] منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص15.

[3] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني،تراث حاكم الزّيادي، ص28.

[4] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص19.

"فقد عقد الأصوليون أبوابا للدلالات في كتبهم تناولت موضوعات مثل: دلالة اللفظ، دلالة المنطوق، دلالة المفهوم، تقسيم اللفظ بحسب الظهور والخفاء، الترادف، الاشتراك، العموم والخصوص، التخصيص والتقييد.

كما نجد أيضًا دراسات وإشارات كثيرة للمعنى في مؤلفات الفارابي وابن سينا وابن رشد وابن حزم والغزالي والقاضي عبد الجبار والفيلسوف المعتزلي معمّر وغيرهم.

وأمَّا البلاغيون فقد اهتموا بدراسة الحقيقة والمجاز، وبدراسة كثير من الأساليب كالأمر والنهي والاستفهام... وبنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني... وغيرها"[1].

"فالألفاظ لاتصالها الوثيق بالتفكير كانت –ولازالت– مجالاً مهمًا للدراسة الفلسفية ولصلتها بالعقل والعاطفة يتناولها أصحاب علم النفس، ولكنَّها قبل هذا وذاك عنصر من عناصر اللغة، ولذا يعرض لها اللغويُّون أيضًا في بحوثهم، ويتناولونها من زاويتهم الخاصة، وإن كانت دراسات كلّ هؤلاء من أهل العلم تتشابك حدودها وتتقارب في بعض نواحيها حين تعرض للألفاظ ودلالة الألفاظ"[2].

"والحق أن البحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجًا أحرزته العربية وأصّله الدارسون في جوانبها"[3].

"لقد اتضح مما تقدم أنّ دراسة اللغة من جانبها الدّلالي لم تكن في الثقافة العربية وقفًا على اللّغويين، بل كانت مشاعًا بين الأصوليين والفلاسفة والمناطقة، لأن المعنى بوصفه موضوع علم الدلالة كان هو الغاية التي تسعى إليها جميع هذه العلوم، ولم يكن ذلك بمختلف عمّا كان سائدًا في الممارسة الغربية"[4].

---

[1] أحمد مختار عم، علم الدلالة، ص21.

[2] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص6–7.

[3] فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص8.

[4] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص22.

"ليس معنى وجود الاهتمامات السابقة بمباحث الدلالة أن علم الدلالة قديم في نشأته قدم الدراسات اللغوية، ولكننّا نقول إن بعض مباحثه قد أثيرت، وبعض أفكاره قد طُرحت للمناقشة، ولكن دون تمييزه عن غيره من فروع علم اللغة، بل حتى دون تمييزه عن علوم أخرى تعد الآن غريبة عليه. وبذلك نقول إن معالجة قضايا الدلالة بمفهوم العلم، وبمناهج بحثه الخاصة وعلى أيدي لغويين متخصصين إنما تعد ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة، وواحدة من أهم نتائجها"[1].

"إن دراسة "الدلالة" على أنها علم، له أصوله ومناهجه ومبادئه بدأت حَقيقَة مع العالم اللغوي الفرنسي Michel Bréal الذي كتب بحثا بعنوان مقالة في السيمانتيك العام (1897). وقد ظهر في طبعة إنجليزية بعد ثلاث سنوات فقط وكان أول من استعمل المصطلح "سيماتيك" لدراسة المعنى وصارت الكلمة مقبولة في الإنجليزية والفرنسية"[2].

"وقد انتقل مصطلح (Semantics) إلى البلاد العربية، من خلال المستشرقين الذين درسوا في الجامعات المصرية، وكذا الباحثين الذين أوفدوا إلى الجامعات الغربية وتحديدًا البريطانية، ووضعت بإزائه مقابلات عربية متعددة، منها علم "الدلالة" وعلم "المعنى"، و"الدلالات" و"الدلاليات" و"السيمانتك"، وفضل مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال مصطلح (السيمية)، غير أن الغلبة والشيوع كانا ل"علم الدلالة" الذي جاء عنوانا لعدد من المؤلفات التي عنيت بالوقوف على الجانب الدَّلالي من اللغة"[3].

"وتتابعت الدراسات الدلالية بعد ذلك، في أوروبا خاصة، وأمريكا وكذا عند العرب، ويَعْتَبِرُ "أولمان" بداية الثلاثينات أهم فترة في تاريخ السيمانتيك، فقد شهدت نضوج العلم الجديد وتوسّع الفجوة الّتي هددت بتمزيق وحدته"[4].

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص22.

[2] المصدر نفسه، ص22.

[3] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص28.

[4] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص23.

2. عوامل التّغيّر الدّلالي:

ولقد ارتأينا أن ندرج هذا العنصر ضمن هذا المدخل، لأن أكثر المفردات المترادفة في اللغة يرجع الى التغير الدلالي. وأن نذكر عوامل هذا التغير الدلالي، حتى نكون على بصيرة من أمرنا في طرح إشكالية الترادف في اللغة عموما، وعند أبي هلال العسكري خصوصا، وأن نقف على حقيقة الترادف أو نفيه في اللغة عند أبي هلال العسكري وعن الخلفية الايبستيمولوجية له وكيفية البرهنة عن ذلك من خلال استعمال المفردات التي يظن أنها مترادفه من خلال السياقات المختلفة في استعمالاتها، وإبانه الفرق بينهما بالأمثلة والحجج الدامغة، ولكن لابد أن نعرف أن التغير الذي يطرأ على بنية اللغة لا يتحقق حتى تتوفر هذه العوامل وهي:

أ- **العامل الاجتماعي الثقافي:** وقد قال في هذا إبراهيم أنيس في كتابه دلالة الألفاظ الطبعة الثانية: "حيث يتم الانتقال من الدلالة الحسية إلى الدلالة التجريدية، نتيجة لرقي العقل الإنساني ويكون ذلك تدريجيا، ثم قد تندثر الدلالة الحسية فاسحة المجال للدلالة التجريدية، وقد تضل مستعملة جنبا إلى جنب مع الدلالة التجريدية لفترة من الزمن"[1]. وإن تطور المجتمع يؤدي إلى تطور اللغة لأنها وثيقة الصلة بالمجتمع وما يتعرض له من تطورات: "فعل تطور في حياة الأمة يترك أثرا قويا واضحا في لغتها"[2].

وأحسن مثال على ذلك عند مجيء الاسلام في شبه الجزيرة العربية، كان ذلك سبب في ظهور ألفاظ جديدة لم يعهدها العرب، وقال ابن الفارس في باب الأسباب الاسلامية "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آباءهم في لغتهم وأدبهم ونسبهم وقرابتهم فلما جاء الإسلام حالت الأحوال، ونسخت الديانات وأبطلت الأمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من موضع إلى آخر، بزيادات زيدت،وشرائع شرعت..."[3].

---

[1] ابراهيم انيس، دلالة الألفاظ، المرجع السابق، ص 161-162.

[2] المصدر نفسه، ص 146.

[3] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة- مصر.

وإن للعامل الثقافي دور فعال في تطور معاني الألفاظ وقال في هذا أحمد مختار عمر: "قد يكون في شكل الانتقال من الدلالات التجريدية نتيجة لتطور العقل الإنساني ورقيه". ويعني قد يلجأ الإنسان الى تغيير معاني ألفاظ لغته مواكبة لعصره وثقافته كي يستطيع أن يغير مما يجري حوله.

ب- العامل النفسي: وقد ورد هذا في كتابه علم الدلالة عند أحمد مختار عمر حيث قال: "قد تعدل اللغة بإسراف المجتمع على استعمال بعض الكلمات لحالها ويخضع ذلك لثقافة المجتمع ونمط تفكيره وحسه التربوي، فيلجأ المجتمع اللغوي إلى تغيير ذلك النمط ذي الدلالة المكروهة والممزوجة بلفظ آخر ذي دلالة يستحسنها الذوق فكأن اللامساس يؤدي إلى التحايل في التعبير أو ما يسمى بالتلطف، وفي حقيقته إبدال الكلمة الحادة بكلمة أقل حدة. وهذا النزوع نحو التماس التلطف في استعمال الدلالات اللغوية هو السبب في تغيير المعنى"[1].

وإن الإنسان يتأثر سلبا أو ايجابا في دلالة بعض الألفاظ. وهذا عامل نفسي آخر للمشاعر العاطفية، وقد تكون بعض الألفاظ التي تثير الاشمئزاز مما يؤدي ذلك إلى تغيير ما ارتبط منها بالدنس والقذارة، وكذلك الألفاظ المتعلقة بالجنس وهذا ما يطلق عليه باللامساس أو كما ذكره إبراهيم أنيس في كتابه دلالة الألفاظ حيث قال: "... باللامساس كأن يكون اللفظ قبيح الدلالة أو يتصل بالقذارة والدنس أو يرتبط بالغريزة الجنسية...". فيحل محل هاته الألفاظ المتعلقة بهذه المواضيع ألفاظ أخرى أقل وضوحا من الناحية الدلالية..."[2].

ج- العامل اللغوي: وفي هذا كما يعرفه فايز الداية فيقول بأنه: "تغيرات ناتجة عن أسباب تركيبيةنحوية بالعدوى اللّغوية والاشتقاق العامي، والتنازع الجناسي والاجتزاء"[3]. أي أنه قد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية قد لا تجد اللغة اللفظ الذي يعبر عن الدلالة الجديدة،

---

[1] أحمد مختار عم، علم الدلالة، ص240.

[2] إبراهيم انيس، دلالة الألفاظ، ص 161.

[3] فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيقية، ص 220.

وعندها يلجأ اللغويون إلى سد هذه الفجوات عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق، ويتجه المجتمع اللغوي أحيانا إلى المجاز وذلك بابتداع دلالة جديدة، أويحصل من نقل للدلالة من حقل دلالي إلى آخر، وأمثلة ذلك كثيرة في اللغة العربية، كقولنا أسنان المشط فدلالة "الأسنان" تم نقلها من مجال دلالي يخص الكائن الحي إلى آخر بعيدا ويخص شيء جامد "المشط"، وكذلك مثل قولنا: "أرجل الكرسي" "وظهر السيف" و "كبد السماء" وغيرها، وهكذا تصبح الكلمة المقترضة ذات دلالة إضافية متداولة مع مجموع المتخاطبين وشرح هذا أحد العلماء الذي يقرّ بوجود مفهومين للبنية أو للقيمة البنيوية والمضمون الدلالي.

ويشرح هذا "بيّارجيرو" بقوله: "إنّي لا أرى بأسا من التكرار فأقول مجددا إني أعتقد مع "سوسير"– بضرورة وجود مفهومين للقيمة البنيوية والمضمون الدلالي، ولا تنفي هاتان القيمتان بعضهما بعضا، بل تتكاملان فالكلمة من الجهة الأولى منفتحة على إمكانات من العلاقة تعدها بنية النظام اللساني، ولكن من ناحية أخرى كلما تحققت العلاقات الافتراضية ضمن الخطاب وعرفها المتكلمون نجد أن أثر المعنى الناتج عنها يتخزن في الذّاكرة وانطلاقا من هذه اللّحظة يتعلّق المعنى بالإشارة ويعطيها مضمونا"[1].

ومن خلال هذه الدراسة يبدو لنا أن التغير الدلالي له أثر كبير في ترادف الألفاظ من عدمها، ولهذا لابد من النظر في الترادف وتفسيره في ضوء الدلالة وتغيرها من خلال الاستخدام اللغوي؛ ولأن فكرة الترادف في الحقيقة هي مسألة دلالية قبل كل شيء فإنها تتعلق بالمعنى وما يصيبه من تغير جراء الاستعمال، أو قل هو تغير يحدث حسب السياقات المختلفة لاستعمال المفردة الواحدة. كما لجأ إليه أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية وذلك لإبانة والبرهنة عن الفروق اللغوية في المفردات وأكد على عدم ترادفها.

ولأن أغلب ألفاظ الترادف يعود إلى التغير الدلالي الذي ساعد على استعمال ألفاظ كانت مهملة أو قديمة وإعادة توظيفها في صورة جديدة استدعيت للضرورة أو ما يتطلبه العصر من المصطلحات الجديدة والتعبير عنها بهذه المفردات واستغلالها لما لها من تناسب مع ما

[1] بيارجيرو، علم الدّلالة ، تر: منذر عيّاشي، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1998، ص43 .

يراد تسميته أو نقل من لغة أخرى لضرورة معرفية أو علمية تخدم اللغة العربية والباحث العربي بصفة عامة...

3. لمحة عن حياة أبي هلال العسكري:

أولا: مولده ونشأته:

أ- اسمه:

"هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد بن يحي بن مهران اللغوي العسكري"[1].

ب- مكان مولده ونسبه:

"ولد أبو هلال العسكري في عسكر مكرم، وهي بلد كوزةبالأهواز في بلاد فارس شرق العراق، ومن ثم قيل له العسكري نسبة إلى بلده"[2].

ج- شيوخه:

"درس أبو هلال على خاله أبي أحمد العسكري، وكان تلميذا له وتبيعا، وأبو أحمد إمام من أئمة عصره كان يعلم ويملي بقطر خوزستان، وهو من الأهواز وقد انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء للآداب والتدريس في هذا القطر ومدن ناحيته، ورحل إليه الأجلاء للأخذ عنه والقراءة عليه. ولا نشك أن أبا هلال قد لازمه وأخذ عنه ونشأ عليه في بلده عسكر مكرم، حتى صار شيخًا من شيوخ العصر مثل شيخه وطارت شهرته في الآفاق"[3].

د- عصره:

---

[1] أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تح: عزة حسن، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1929م، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص11.

[3] المصدر نفسه، ص11.

"عاش أبو هلال كما عرفنا آنفا في القرن الرابع للهجرة، وهو أزهى عصور الحضارة العربية، وأغناها في العلم والثقافة على الإطلاق وقد استفاض فيه من البحث والتأليف في اللغة والآداب وغيرها من فنون الثقافة المختلفة"[1].

هـ- مؤلفاته العلمية:

له الكثير من التصانيف، التي تدل على تبحره في العلوم وخاصة الأدبية واللغوية والتي نذكر منها:

- ديوان المعاني.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء.
- الفروق اللغوية.
- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر.
- الفرق بين المعاني.[2]

و-شعره

وكان أبو هلال العسكري كذلك شاعرًا ذا حس مرهفوقد جاء من شعره مايلي:

جُلوسِيَ في سوقٍ أَبيعُ وَأَشتَري ... دَليلٌ عَلى أَنَّ الأَنامَ قُرودُ

ولاَ خَيرَ في قَومٍ تُذَلُّ كِرَامُهُم ... وَيَعظُمُ فِيهم نَذلُهُمُ وَيَسودُ

وَيَهجوهُم عَنّي رَثاثَةُ كِسوَتي ... هِجاءً قَبيحًا ما عَلَيهِ مَزيدُ

"كان ذا شاعرية مغلقة، وذا إحساس مرهف، لذلك جاء بما يبد به شعراء عصره وغيرهم فكان شعره قوي الرصف، حسن الديباجة، عليه طلاوة تجعله محببا إلى النفس لا تمجه الأذن،

[1] أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ص11.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تج: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، د ت، ص6-7.

وقدارتبط شعره بعوامل اجتماعية وطبيعية واقعية، فتراه يصف حاله وهو يجلس في السوق، ويربط ذلك بالمجتمع ويتهمه بالتقصير ويلقي بمسؤولية فقره على الناس أجمعين"[1].

ومن شعره أيضا:

إذا كـــان مالـــي من يلقط العـــجم وحالـي فيكم حال من حاك أو حجم

فأين انتفـــاعي بالأصـــالة والحـجا وما ربحـت كفي من العلم والحكـم

ومن ذا الذي في الناس يبصر حالتي ولا يلعــن القرطـاس والحبر والـقلم

ومن الواضح في هذه الأبيات شكواه من عمله – كان يبيع الملابس القديمة في الأسواق– ومن علمه، ومن الناس، إذ أنهم لا يبصرون ولا يقدرون العلم وأهله"[2].

ز – الوفاة:

توفي يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة 395هـ[3]، ومن خلال هذا المختصر الوجيز عن حياة أبي هلال العسكر تبين أنه زاهد منصرف عن الدنيا، وانقطع إلى العلم، وكرس حياته له، ولذلك تميزت حياته العلمية ببذل جهود وتستحق بالفعل أن تكون موضوعا للدراسة حتى نستفيد مما قدمه في مجال الدلالة، وقد وظف السياقات في استعمال المفردات وتبين الفروق بينها، كل حسب سياقها بالمثال والدليل في كتابه الفروق اللغوية ليبين الترادف في اللغة.

ثانيا: الخلفية الابستيمولوجية وكيف جاء بكتاب الفروق اللغوية:

يأتي أبو هلال العسكري في مقدمة المقرين بالفروق بين الكلمات ومن أشهر مَنْ اشتهر به المذهب –"مذهب اللفظية"– وقد عرف بعنايته بهذا المذهب، فهو يرى أن الإعجاز في القرآن الكريم إنما هو في النظم وحسن التأليف، وجمال الترتيب. مع سهولة الألفاظ

[1] أبو هلال العسكري، ديوان المعاني، ص7.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص5، أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الاشياء، ص14.

وجزالتها ووضوح المعاني وروعتها، ولذلك يدعو إلى تعلم البلاغة ومعرفة الفصاحة فيقول: "اعلم علمك الله الخير... أن أحق العلوم بالتعليم وأولها بالتحفيظ بعد المعرفة بالله جل ثناؤه: علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي يعرف به إعجاز كتاب الله تعالى ...وقد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن..."[1].

وقد حرص في كتابه –الفروق اللغوية– على التماس الفروق بين الألفاظ جهد الطاقة وقدر الإمكانما أسعفه إلى ذلك بيان، مهما دقّت الفروق وتقاربت دلالة الألفاظ.

إذ يشير أبو هلال العسكري إلى أكثر من سبب يدعو إلى القول بمذهب الفروق، يأتي في مقدمتها اعتقاده أن اختلاف العبارات يوجب اختلاف المعاني. وأننا ما دمنا دللنا على ذلك المعنى بتلك العبارة، فلا مسوغ للدلالة على نفس المعنى بعبارة أخرى؛ لأنها تكون فضلة لا تدعو لها الحاجة فهي إذًا لا تتفق وحكمة الوضع.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا الاعتقاد، وذلك الاستدلال هو من أقوى أدلة القائلين بالفروق، فنحن نرى المؤلف يضع الباب الأول من كتابه في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة، إذ يقول: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانيةوثالثة غير مفيدة. وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة،فإن كان واحدا منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الأخر وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه"[2].

---

[1] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتاب والشعر، تج: على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1952م، ص7.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص16.

فهو من أنصار منعالترادف في اللغة. وتفهم من كلامه أنه ممن يمنعون الاشتراك اللفظي في العربية أيضا في قوله: "وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه"[1].

ثالثا- الأسباب التي أدت به إلى تأليف الكتاب

إن من أهم هذه الأسباب في تأليف هذا الكتاب تعود إلى عدم وجود كتب مؤلفة في الفروق بين معاني الألفاظ متقاربة الدلالة، والتي يظهر للبعض أنها مترادفه غير أنها في حقيقة الأمر ليست كذلك، كالنعت والصفة فالأغلبية يظن أنها مترادفة ولكنها غير ذلك، فالنعت متغير بتغير الحال، فيكون الإنسان كريما، وإذا توقف عنه قد يصير بخيلا فالنعت غير ثابت، أما الصفة فثابتة لا تتغيّر كقولنا مثلا فلان طويل يبقى طويلا ولا يتغير، فالأبيض يبقى أبيض والأسود يبقى أسود ولا يحل أحدهما محل الآخر.

إنَّ تأليفه هذا الكتاب والذي يقول في مستهله: "ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب نجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معانٍ تشابهت حتى أشكل الفرق بينهما نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء والإرادة والمشيئة، والغضب والسخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام والحسن والجمال.. فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشبهها كتابا يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجود الكلام والوقوف على حقائق معاينة والوصول إلى الغرض فيه فعملت كتابي هذا ..."[2]. في كسب العيش عن طريق التزلف والتملق إلى الأمراءوالرؤساء، وكان يتاجر في تلك الثياب احترازمن الطمع والدناءة والتبديل، ولكنه كان قوى الشعور بأن تلك مهنته التي لا تليق به ولا بأدبه، وكان يتذمر كثرًا من الطبقية الاجتماعية التي تكون على حسب ما يملكه الفرد وليس على حسب ما يعرفه من علم وأدب وغيرها وأنها فروق غير عادلة فجاء لنا بالفروق اللغوية في كتابه وأنكر ورفض الترادف في اللغة اطلاقا، كما

[1] المصدر نفسه، ص18.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص15.

رفض الفروق الاجتماعية غير العادلة وأنه عالم يبيع الملابس القديمة وغيره رغم انحطاط مستواهم العلمي يملكون الأموال والنّشب،مما دفعه إلى إسقاط هذا الوضع في كتابه الفروق اللغويّة وهو أول كتاب ينظر في هذا عن طريق السياق، وهنا قد تستفيد بعض الجدور اللغوية السّيماتي عند العرب كما عرفت في الوقت الحاضر.

الفصل الأول

1. نظريات المعنى:

"إذا تأملنا مختلف النظريات الغربية الحديثة التي عكفت على البحث في الدلالة، نلقى أغلبها يتوزع على خمسة حقول تخضع لخمسة مناهج تبناها اللغويون في التنظير: أمّا المنهج الأول فهو المنهج الشكلي الصوري الذي يوصف المدلولات بالنظر إلى الشكل الذي يجمعها في بنية واحدة وهو تفرعها عن أصل واحد. أمّا المنهج الثاني فهو المنهج السياقي الذي يتم من خلاله تصنيف المدلولات لاعتبارات تركيبية وتعبيرية وأسلوبية. أمّا المنهج الموضوعي المقامي النفسي فهو المنهج الثالث الذي يحدد معه مدلول اللفظ والخطاب اللغوي، باعتبار حال المتكلم ومقامَهُ وموقفه، أمّا المنهج الرابع فهو منهج الحقول الدلالية المهتم بتحديد البنية الداخلية للمدلول، واعتبار القرابة الدلالية والعلائقية بين المدلولات (المفاهيم) أمّا المنهج الخامس فهو منهج التحليل المؤلفاتي الذي تنكشف معه البنية العميقة للخطاب بتحليل اللفظ إلى مؤلفاته وعناصره"[1].

أولا: النظرية الإشارية:

"تشكل هذه النظرية في مسار علم الدلالة الحديث أولى مراحل النظر العلمي في نظام اللغة، بل إلى أصحابها يرجع الفضل في تمييز أركان المعنى وعناصره، معتمدين في ذلك على النتائج التي توصل إليها فرديناند دي سويسر في أبحاثه اللسانية"[2].

"وكان أوجدن وريتشاردز في كتابهما المشهور the meaning of meaning أول من طور ما يمكن أن يسمى بالنظرية الإشارية Referentialtheory أو (denotational) التي أوضحها بالمثلث الآتي"[3]:

---

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص83.

[2] ميشال زكرياء، الألسنية علم اللغة الحديث قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 2، ص178-180.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص54.

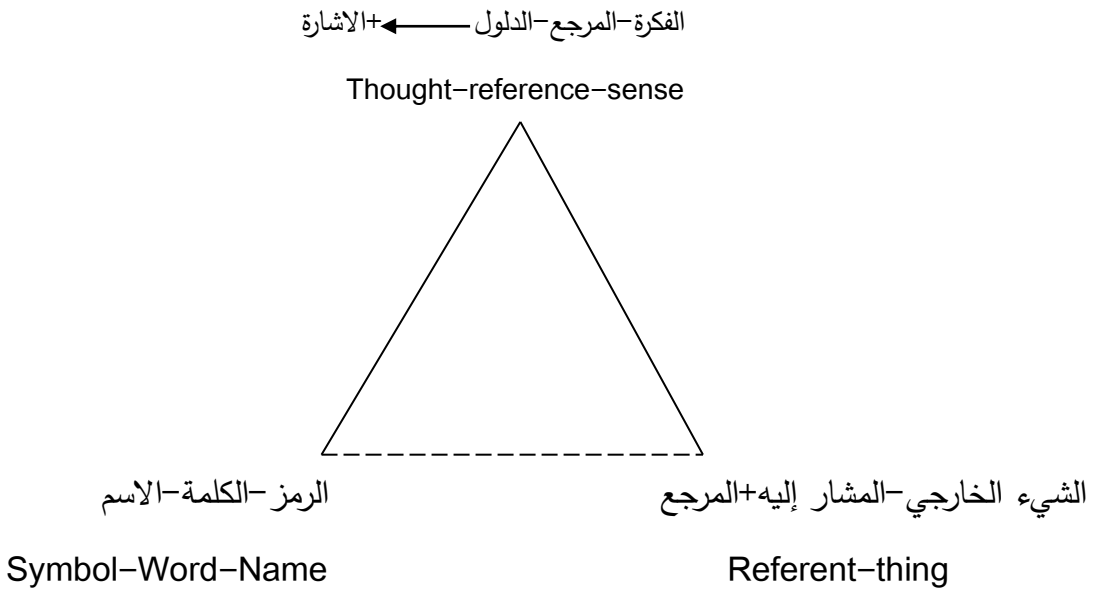

الشكل 1: مخطط توضيحي للنظرية الإشارية

"فالرمز وهو الدَّال عبارة عن شكل صوتي منطوق مسموع، أو شكل بصري مكتوب مقروء، أمَّا الفكرة فهي المفهوم أو المدلول، وهي الصورة أو الصفات التي يختزلها الدماغ لشيء ما، والمرجع عبارة عن المشار إليه أو المدلول عليه، وهو موجود خارج الذهن، وخارج البنية اللغوية"[1].

فهذا الرسم يميز ثلاثة عناصر مختلفة للمعنى، ويوضح أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الكلمة كرمز، والشيء الخارجي الذي تعبر عنه، والكلمة عندهما تحوي جزأين هما صيغة مرتبطة بوظيفتها الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة أو المرجع.

" نعم قد مهدَّ سوسير لأصحاب هذه النظرية من خلال نظريته حول العلامة اللغوية حيث ذهب إلى أن العلامة اللغوية كيان نفسي ذو وجهين يمكن تمثيله بالشكل الآتي:

[1] محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح، عمان، 1993 م، ص124–125.

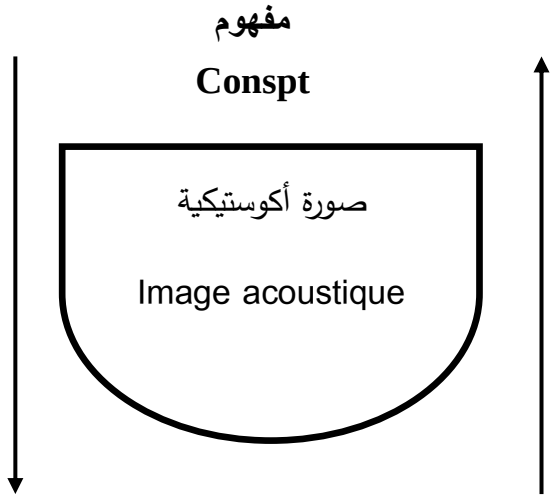

الشكل 2: مخطط العلامة اللسانية عند سوسير

ثم اقترح الاحتفاظ بكلمة علامة لسانية للدلالة على الكل، وتبديل كلمتي المدلول Signifié والدَّال Signifiant بكلمتي مفهوم وصورة أكوستيكية"[1].

"حيث أن الدال هو الصورة السمعية والمدلول هو التصور أو المفهوم أو الفكرة، والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة نفسية، والمعنى هو هذه العلاقة النفسية التي تربط بينهما"[2].

إن الدال –إذن– يمثل الشكل، والمدلول يمثل المحتوى، والعلاقة بينهما علاقة جبرية ولا يجوز فصلها، ويشبهها دي سوسير بوجهي ورقة العملة.

"فكما لا يجوز قطع أحد الوجهين دون الآخر، فكذلك لا يمكن فصل أحد جانبي العلامة، أحدهما عن الأخ، لأنهما مرتبطان ارتباط جانبي ورقة العملة، والحقيقة أن دي سوسير بنظريته حول العلامة اللسانية يعده معظم اللسانيين المؤسس الحقيقي لعلم الدلالة المعاصر"[3].

---

[1] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، منغازي، ليبيا، ط 2، 2007 م، ص56.

[2] صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط 1، ص26.

[3] المصدر نفسه، ص27.

"إلا أن الذي يجب فهمه من المدلول، ليس واضحًا، إذ يرى بعض الباحثين أنه مرادف للشيء في العالم الخارجي (الماهية أو الجوهر) أو أنه حسب آخرين هو التصور أو الفكرة"[1].

وبالرجوع إلى أوجدن ورتيشاردز ولنضرب مثلاً بكلمة منضدة حيث:

الدال هو الصورة السمعية التي تتصل بجرس الحروف التي تكون هذه العلامة: م.ن.ض.د.ة، والمدلول هو التصور أو الفكرة التي يكونها العقل عن المنضدة والعلامة اللسانية تتكون من بين الصورة السمعية والمدلول.

"أما المرجع فهو العلاقة بين العلامة اللسانية منضدة والمرجع أو الشيء الخارجي المشار إليه، وهي تتمثل حقيقة خارج اللسانيات"[2].

"إنَّ هذه النقطة الأخيرة أدت إلى التمييز بين المعنى والمرجع، فالمعنى Dénotation يقابل المرجع Reference، ومن المهم التأكيد على أنَّ علم الدلالة يهتم بالطريقة التي تربط بها لغتنا بتجربتنا ولنوضح أنَّ المرجع عنصر أساسي في علم الدلالة وفي نفس الوقت فالعلاقات بين المعاني تشكل جزءًا مهمًّا في دراسة الدلالة كذلك.

فإذا نظرنا إلى علامتي: خروف ونعجة، من وجهة نظر العلاقات بين المعاني سنجد أنهما ينتميان إلى حقل الحيوان ويشمل بقرة/ثور –حصان/فرس ...الخ

أما إذا نظرنا إلى هاتين العلامتين من وجهة نظر المرجع، فإنهما تشير إلى حيوان معين هو خروف وحيوان آخر هو نعجة"[3].

"يرمي أوجدن وريتشاردز من هذا المثلث إلى القول إنَّهُ ليست هناك علاقة مباشرة بين الرمز والمرجع.

---

[1] كلود جرمان وريمون لوبلان، علم الدلالة، تج: نور الهدى لوشن، ص15–16.

[2] المصدر نفسه، ص 20.

[3] صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص28.

وذلك ما يعكسه الخط المستقيم المنقط في مثلثهما. إنَّ الجوهري في نظرية أوجدن ورتشاردز هو إدخال فكرة المرجع في العملية الدلالية وهو ما كان قد أهمله دي سوسي، وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات من لدن عدد من الباحثين، من ذلك ما وجهته النظرية السلوكية بزعامة بلو مفيلد من مؤاخذات، إذ أوجبت هذه النظرية إخضاع اللغة إلى الملاحظة المباشرة، والابتعاد عن كل ما هو باطني أو عقلي، وكلّ ما هو غير خاضع للتجربة"[1].

"وبالجملة تشكوا النظريات الدلالية العقلية التي من بينها النظرية الإشارية من بعض الثغرات، وربما كانت خاطئة تمامًا، إلاَّ أن الباحثين ظلوا يشتغلون بها لمدة ليست بالقصيرة، وإذا لم تسعفنا هذه النظريات في فهم ما هو المعنى، فإنها قد تسعفنا، لا محالة، في معرفة ما ليس هو المعنى"[2].

ثانيا: النظرية السياقية:

"نظرية السياق التي قال بها فيرث Firth متأثرًا بالأنثروبولوجي مالينوفسكي، ترى أنَّ المعنى لا ينفصل عن الدور الاجتماعي للغة، فهو لا يظهر إلا من خلال السياق الذي تستعمل فيه الكلمة أو الجملة، لذا تَراه يعطي للسياق أهمية كبرى في عملية التحليل اللغوي"[3].

"وقد اعترض فيرث على ما ذهب إليه أوجدن وريتشاردز من أنَّ المعنى هو علاقة في العقل بين الحقائق Facts والأحداث Events من جانب، والرموز أو الكلمات التي تستخدم للإشارة إليها من جانب آخر. ويشير إلى أنه بما أننا لا نعرف إلا القليل جدًا عن العقل، ونظرًا إلى أنَّ دراستنا اجتماعية أساسًا، فينبغي أن نكف عن علاقة الازدواجية بين العقل والجسم، الفكرة والكلمة، ونعوضها بالإنسان الكامل، في ارتباطه ببني جنسه، كما أنه لا يحذوا حذو أوجدن وريتشاردز في اعتبار المعنى علاقات في عمليات عقلية كامنة، بل يرى

---

[1] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص90.

[2] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2000 م، ص22.

[3] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص52.

أن ينظر إلى المعنى على أنَّه علاقات موقفية في سياق الموقف Conthext-of-sitoation"[1].

"إنَّ معنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو "استعمالها في اللغة"، أو "الطريقة التي تستعمل بها"، أو "الدور الذي تؤديه"، ولهذا يصرح فيرث بأنَّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة"[2].

وعلى هذا فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي.

وقد اقترح K.Ammerتقسيمًا للسياق ذا أربع شعب يشمل:

1-السياق اللغويLinguisticcontext

2-السياق العاطفيEmotionalcontext

3-سياق الموقفSituationalcontext

4-السياق الثقافيCultural contexte

أمَّا السياق اللغوي فيمكن التمثيل له بكلمة "حُسن" التي تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفا لـ:

1-أشخاص: رجل-امرأة-ولد..

2-أشياء مؤقتة: وقت-يوم-حفلة-رحلة...

3-مقادي: ملح-دقيق-هواء-ماء..

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة "رجل" كانت تعني الناحية الخلقية وإذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت تعني التفوق في الأداء (وليس الناحية الأخلاقية) وإذا وردت وصفًا للمقادير كان معناها الصفاء والنقاوة.. وهكذا.

---

[1] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص119.

[2] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص68.

وبالجملة فإن الكلمة يتحدد معناها من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى داخل تركيب لغوي معين.

فهو إذن مجموع الوحدات التي تسبق أوتلي وحدة معينة أو هو العلاقات الداخلية المتحكمة في البنية التركيبية للوحدات.

أمَّا السياق العاطفي:وهذا النوع من السياق يندرج ضمن أنواع السياق غير اللغويّ- فهو سياق يرتبط بالجانب العاطفي للفرد، ومن أمثلته كلمة "الانفعال" التي تُنعت بعدَّة معاني وذلك بحسب السياق التي ترد فيه، فقد تدل على الفرحْ أو تدل على الحزن أو الغضب الشديد فمردُّ معناها هو السياق الذي ولدت فيه.

سياق الموقف: ويعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغير دلالتها تبعًا لتغير الموقف أو المقام وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح "الدلالة المقامية" وذلك مثل قول علي رضي الله عنه ردًّا على هتاف الخوارج: "لا حكم إلاَّ حكم الله" كلمة حق يراد بها باطل، فالموقف ديني والغاية منه سياسية.

السياق الثقافي: وهي القيم الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالكلمة، إذ تأخذ ضمنه دلالة معينة، وقد أشار علماء اللغة إلى ضرورة وجود هذه المرجعية الثقافية عند أهل اللغة الواحدة لكي يتم التواصل والإبلاغ، وتخضع القيم الثقافية للطابع الخصوصي الذي يلوِّن كل نظام لغوي بسمة ثقافية معينة وهو ما يكوِّن أحد العوائق الموضوعية في تعلم اللغات.

لقد لقيت النظرية السياقية القبول والاستحسان عند جلّ اللسانيين وما ذاك إلاّ لأن فيرث "لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة نفسها، إذ عمد إلى معالجة الكلمات بوصفها أحداثا قابلة للملاحظة، وقد مكنته هذه الرؤية من جعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي"[1].

[1]أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص73.

وبذلك يكون قد نجا من النقد الذي وُجّهَ إلى أصحاب النظرتين الاشارية والسلوكية، لأنهم درسوا المعنى في ضوء مقولات علمية أخرى"[1].

"و لكن و على الرغم من الأهمية المعرفية للنظرية السياقية، وعمق التغيير الذي جاء به فيرث في البحث اللساني عامَّة، وفي تفسير المعنى بصورة خاصَّة نلحظ أنَّ ذلك لم يجعلها بمأمن من النقد، وتوجيه الاعتراضات، ولعلَّ أهم تلك الاعتراضات هو تعويلها الواضح على السياق، وجعله المنبع الوحيد الذي تستقي منه العناصرُ اللغوية دلالاتها، إلى الحّد الذي لم يفرّق معه فيرث بين مَا يسمّيه بعضهم المعنى الأساسي والمعنى الثانوي أو الهامشي؛ لأنَّ معنى الكلمة عنده هو استعمالها في سياق، فلا معنى للكلمة خارج السياق"[2]."زيادة على ذلك نلحظ أنَّ فيرث لم يعرض نظريته عرضًا شاملاً، يبين فيه الأسس الفلسفية والإبستمولوجية التي قامت عليها، على نحو ما نجده عند بلو مفيلدوتشومسكي وغيرهما إذ لا يتجاوز ما كتبه عن هذه النظرية ما يبلغ حجم كتاب كما ذكر ذلك روبينز"[3].

ثالثا: الحقول الدلالية

"تُعرَّف الحقول الدلالية بأنَّها مجموعة من الكلمات التي ترتبط دلالاتها ضمن مفهوم محدد من ذلك مثلا: حقل الكلمات التي تدل على الحيوانات الأليفة أوالمتوحشة، وحقل الكلمات التي تدل على السكن، أو التي تدل على الألوان، أوالقرابة... أو أي قطاع من المادةاللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة والاختصاص"[4].

"إنّ َدراسة معنى الكلمة كما يذهب أصحاب هذه النظرية يجب أن يكون من خلال الكلمات المتصلة بها دلاليا. فمعنى الكلمة إذن هو محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى داخل الحقل المعجمي كما يقول ليونز (Lyons)"[5].

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص73.

[2] محمد محمد علي يونس، المعنى وضلال المعنى، ص124.

[3] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص99.

[4] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص79.

[5] المصدر نفسه، ص 87.

"إن طبيعة الحقل المعجمي هو كونه صنف أو عنوان تتدرج تحته مجموعه كلمات يتراوح عددها بين اثنتين وبضع مئات أو بضع آلاف: مثلا،(سيارة) تنتمي إلى حقل المصنوعات، وإذا أردنا تضييق الحقل، نقول أنَّها تنتمي إلى حقل وسائل النقل المصنوعة،لنستثني وسائل النقل الحيوانية(مثل الخيول والجمال)، ويمكن تضييق الحقل أكث، فنقول حقل وسائل النقل البرية لاستثناء وسائل النقل البحريةوالجوية"[1].

والباحث يلتمس المعنى من خلال تلك العلاقات المنضوية داخل العمود الدلاليفالكلمات داخل الحقل الدلالي الواحد إمَّا أن تكون في حالة تشابه في المعنى وإمَّا أن تكون في حالة اختلاف. فإن كانت في حاله تشابه، فهي إمَّا في حالة ترادف (رأى،أبصر) وإمَّا في حالةانضواء (عصفور، طائر).

وإن كانت الكلمات في حالة اختلاف في المعنى فهي في حاله تضاد حاد (طفل،طفله)أو تضاد متدرج (شجاع،جبان)أو تضاد عكسي (علَّم، تعلَّم)أو تضاد عمودي (شمال،غرب)أو تضاد امتدادي (شمال، جنوب)أو تضاد دائري (أشهر السنة)أو تضاد رتبي (الرتب في الجيش)أو تضاد انتسابي(حصان، حمار، اسد،نمرأوتضاد جزئي (غطاء، قلم).

"حيث أنَّ جميع علاقات التشابه و الاختلاف بين معاني الكلمات هي علاقات بين الكلمات التي تنتمي إلى حقل دلالي واحد، وبالطبع، تُستثنى من هذه العلاقات علاقات التناظر والاستلزام والتناقض لأن هذه العلاقات علاقات بين الجمل، وليس علاقات بين الكلمات، حيث الحقول الدلاليةتشمل الكلمات فقط ولا تشمل الجمل"[2].

"لا شك أنَّ نظرية الحقول الدلالية قد أسهمت في توضيح المعنى أو جانبا منه وذلك من خلال ربطها بين الوحدات المعجميةالمتنوعة، ووضعها في حقول دلاليه وبيان العلاقة بينها وبين موضوع الحقل من جهة، وبين أفراد الحقل من جهةأخرى، وذلك يسهِّل للباحث إدراك هذه العلاقات، وإيجاد الكلمات التي تعبر عن غرضه بدقه"[3].

---

[1] محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص 175.

[2] المصدر نفسه، ص 181.

[3] المسدِّى (عبد السلام)، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط2، 1982م.

كما تساعدنا نظرية الحقول الدلالية على تحديد المسافة لكل وحدة وتساعدنا على تحديد قيود الاختيار التي يتطلبها المحمول في كل موضوع من موضوعاته.

فالفعل (كتَب) مثلا يحتاج إلى منفذ (+إنسان)،والفعل أكَل يحتاج إلى منفذ(+حيوان)، والفعل (قتَل) يحتاج إلى ضحية (+إنسان).

والفعل اغتال يحتاج إلى ضحية (+إنسان +عمل سياسي)، لذا نقول:اغتال الشخص الوزير، والفعل ذبح يتطلب أن تكون الضحية حيوانا، نحوذبح الرجل الشاة.

إنَّ نظرية الحقول الدلالية وتطبيقها على عدد من اللغات أوضح المفاهيم المشتركة بين اللغات، وهي المفاهيم العامة، التي تصنَّف المفردات في ضوؤها،كما أنَّهاأوضح أوجه الخلاف بين اللغات في تحديد المفاهيم.

رابعا: النظريةالتحليلية

"يبدأ القيام بهذا التحليل بعد أن ينتهي تحديد الحقول الدلالية، وحشد الكلمات داخل كل حقل. فلكي يتبين معنى كل كلمة، وعلاقة كل منها بالأخرى، يقوم الباحثباستخلاصأهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، وتمييز بين أفراده من ناحيةأخرى"[1].

"وقد اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر امتدادالنظريةالحقول،ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتًا"[2]. ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول الدلالية دون تحليل العناصر والعكس."فمن الممكن القول إنَّ مجموعات صغيرة معينة من الكلمات تشكِّل حقلاً، وتملك علاقات متنوعة بينها، دون أن نسير بالتحليل إلى مرحلة تحديد العناصر التكوينية لكل كلمة، كذلك من الممكن أن يقوم المرء بتحليل الكلمةإلى عناصرها التكوينية دون الاعتراف بفكرة الحقل الدلالي، أو بأي دور تلعبه"[3]."وذلك بأن يقدم معجما مرتَّبا

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص121.

[2] جون لاينز، علم الدلالة، مطبعة جامعة البصرة، تر: مجيد الماشطة و زميليه، 1980 م، ص326.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 121.

ألفبائيا،ويُعرّف كل لفظ فيه على أساس مكوناته أو ملامحه التمييزية باعتبار معنى الكلمةهو مجموع عناصرها الدلالية ذات العلاقة المتبادلة"[1].

ومن المعروف أنَّ لكل كلمة شكل ومعنى وتوزيع، وأنَّ الشكل ينقسم إلى صوتي ومرئي، وكذلك التوزيع، فهناك توزيع نحوي وتوزيع أسلوبي.

ولكل كلمة معنى إضافة إلى شكلها وتوزيعها. والمعنى بالطَّبع يؤثِّرُ في التوزيع النحوي والأسلوبي، بل إنَّ المعنى هو العامل الحاسم في التوزيع النحوي، حيث أنَّ المعنى هو الذي يحدد الوظيفةالنحويةللكلمة من حيث كونها اسما أو صفةأو فعلا أو حرفا.

"المعنى يحدد الوظيفة النحوية، والوظيفة النحويةتحدد التوزيع النحوي للكلمة في الجملة، وظلال المعنى هي التي تحدد التوزيع الأسلوبي للكلمة مثلا (زوجته،امرأته، قرينته،حرمته)"[2].

لا يختلف الناس عادة في نطق الكلمة أو شكل كتابتها،إنَّمايلحقهاالاختلاف من جهة معناها، لذلك جاءت نظرية التحليل لتحكم على معنى الكلمة بأنَّه معناها وذلك من خلال اتصافها وتكوُّنها من عناصر خاصة لا تشاركها فيها عناصر كلمةأخرى. إلاَّ في حال الترادف إن وجد.

"إنَّ تحليل معنى الكلمة يستدعي تحليله إلى سمات (أي عناصرهأو مكوناته أو محدداته). ولنأخذ مثلا كلمة(ولد)، ما سماتهاالدلالية؟ هل هي اسم؟ نعم. هل هي حي؟ نعم. هل هي إنسان؟ نعم. هل هي ذكر؟ نعم. هل هو صغيرالسن؟نعم.إذا، (ولد) هي+ اسم+حي+إنسان+ ذكر+ صغير السن"[3].

وعلى المحلل أن يختار السمات ذات العلاقةبالكلمة،أيالسمات المميزة فلا يختار مثلا سمات +صلب،+غاز،+وزن سمات لكلمة ولد لأنه لا علاقة له بها.

---

[1] المصدر نفسه، ص121.

[2] محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى)، ص 190.

[3] المصدر نفسه، ص 191.

وعلينا أن نلاحظ أنَّ سمة ما قد تستلزم ما بعدها مثلا (ولد) سمتها +اسم.ولكن من الأسماء ما هو +حي (ولد، بنت، رجل)، ومنها ما هو –حي (أي ليس حيا)، مثل كتاب، باب، سيارة.وبعدأن اخترناسمة +حي، لابد أن ننتقل إلى سمة(إنسان)، لأن من الأحياء ما هو إنسان(ولد، بنت، رجل) ومنها ما هو غير إنسان(حصان، بقرة). وبعد أن اخترنا سمة(+إنسان) لابد أن ننتقل إلى سمة(ذكر)، لأن الإنسان ذكر أو انثى.وبعدأن اخترنا سمة(+ذكر)، لابد من الانتقال إلى سمة (السن) لأنَّ من الذكور من هو صغير السن ومنهم من هو كبير السن.إذاً، السمات يقود بعضها إلى بعض، ولكل كلمة سماتها المميزة.

كماأنَّ السمات الدلالية تنقسم إلى ثلاثةأنواع:

_ سمة موجبة مثل (+ذكر) للولد.

_ سمة سالبة مثل(–ذكر) للبنت.

_ السمةالمزدوجةويرمز لها بالرمز(±) مثل كلمة،(صبور) (صبور) ±ذكر فنقول رجل صبور أو امرأة صبور وكذلك كلمه (جريح)± ذلك ذكر مع المؤنث أو المذكر.

"لقد سهلت نظرية التحليل السّيماتي للمعنى الوصول إلى نوع العلاقة بين معاني الوحدات المعجمية،ودراسة علاقات المعنى (كالترادف، والتضاد والاندراج ... إلخ) دراسةعلمية دقيقة.كما نجد لها تطبيقات في المجال النحوي، لا سيما في مجال التطابق والإسناد"[1].

لاشك في أنّ نظريات المعنى قد أسهمت بقدر ما استطاعت من خلال مناهجها وإجراءاتها وتحليلاتها،أن تميط اللثامعن بعض جوانب المعنى، ولكنَّه لا يتكشف بسهولة.

"فلم يقدم أحد لحد الآن حتى الخطوط العريضةلنظرية مقنعة شاملة في علم الدلالة، كما ينعى على علم اللغة الحديث إهمالُه لعلم الدلالة،حيث يلاحظ أن كثيرا من الكتب المهمة في علم اللغة التي ظهرت خلال العقود الأخيرة لم تهتم بعلم الدلالة إلا قليلاً، والبعض الآخرأغفلها كلياً"[2].

---

[1]محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 126.

[2]جون لاينز، علم الدلالة، مطبعة جامعة البصرة، تر: مجيد الماشطة و زميليه، 1980 م، ص201.

2. الترادف والمعايير

أولا: الترادف

"إذا كان الإنسان يهدف من خلال اللغة إلى الإبانة والإيضاح، ويسعى عن طريقها إلى إظهار مشاعره وانفعالاته، فإنه عندما يفعل ذلك يكون واعيا بمدلولات الألفاظ، وقد يدرك بدرجة ما الفروق الدلالية بين الألفاظ. ويستطيع المرء بأدائه اللغوي الذي تمرَّس عليه أن يُنتج جملاً عديدة لم يكن قد سمعها،أو قرأها، أو تعلمها من قبل مما يؤدي إلى أن يستقر في وعيه –أو لا وعيه– دلالة اللفظ، فيعرف أنه قد يكون ثمة ترادف –أو تقارب– بين لفظين، ولكن قد يختلف مدلول كل منهما عن الآخر. فقد يتقارب لفظا: "سيدة" و "امرأة"، بل قد يتردفان في بعض السياقات، ولكننا لا نجد من يشك فيما يحمله لفظ "سيدة" من دلالات تشير إلى الوقار والاحترام، مما يخالف ما يومئ إليه لفظ "امرأة" من دلالات توحي بالأنوثة واكتمالها، تماما كما هو الحال في لفظي: "سيد" و "رجل"، إذ يدل أولهما على التبجيل والتعظيم، ويشير ثانيهما إلى دلالات ترتبط بالرجولة والمروءة"[1].

"وقضية الترادف من القضايا التي شغلت القدماء والمحدثين على السواء، وكان لها مؤيدون ومنكرون، فمنهم من أكَّد على وجود الترادف بمعناه الشامل في ألفاظ اللغة ومن هؤلاء: ابن جنِّى (ت 392 هـ)، وابن سيده (ت 485 هـ)، ومنهم من أنكر وجود هذا الترادف التام الكامل، باعتبار أنَّ ثمَّة شحنة دلالية في كل لفظ لا توجد في نظيره، ومن هؤلاء: ابن الأنباري (ت 237 هـ)، وابن فارس (ت 395 هـ)، وأبو هلال العسكري (ت 395هـ)، فهؤلاء –وغيرهم ممن تبعهم في قولهم– لم ينكروا إمكانية وقوع الترادف بمعناه العام، ولكن نبهوا إلى وجود فروق دقيقة بين المترادفات"[2].

"فمن الفريق الأول، الرَّماني الذي ألَّف (كتاب الألفاظ المترادفة) وقسَّمه إلى نحو 140 فصلا خصص كل فصل لكلمات ذات معنى واحد. ومن أمثلته التي ذكرها: وصلتُه، ورفِدتُه،

---

[1] فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط 1، 1991 م، ص 31_32.

[2] فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، ص 35.

وحبوتُه، وأعطيتُه... ومنها: السرور، والحبور، والجذل، والغبطة، والفرح، ومنهم كُراع في (المنتخب)، ومن أمثلته التي ذكرها: الحنْج، والبنْج، والجنْث، والنَجار، والجرثومة، والأرومة: لأصل الإنسان، وزوج المرأة، وحليِّها، وبعلها، وعشيرها....إلخ"[1].

ومن الفريق الثاني أبو هلال العسكري الذي يقول: ((الشاهد على أنَّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أنَّ الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرف، فالإشارة إليه ثانيةً وثالثةً غير مفيدة، و واضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأول كان ذلك صواباً، فهذا يدل على أنَّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه من الآخر، وإلاَّ لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه، و إلى هذا ذهب المحققون من العلماء، و إليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى:﴿***لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا***﴾ سورة المائدة، الآية 51.

قال: فعطف شرعة على منهاج لأنَّ الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمة ومتسعه)).
والحق أنَّ الذي دفع المنكرون للترادف أشياء من بينها أنهم يُؤَوِلون بعض المترادفات بالتماس فروق دقيقة بينها، من ذلك تفريقهم بينما هو اسم وما هو صفة، كما فعل ابن فارس وهذا النوع من التفريق يتفقون فيه مع بعض المثبتين ممَّن ضيَّقوا مفهوم الترادف كالآمدى، وفخر الدين الرازي والغزالي،ولكن المنكرين وكذلك بعض المتشدِّدين في تضييق نطاق وقوع الترادف في اللغة، بالغوا في التماسفروق بين المترادفات، وفي هذا الشأن يقول ابن الأعرابي: (كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا).

ويرتكز أغلب الفروق الملتمسة على التوسع في إبراز العلاقات الاشتقاقية بينها وبين كلمات أخرى، وهو ما يخرجها عن دائرة الترادف، وقد وصف الرازي تلك المحاولات بالتعسف، كما وصفها التاج السبكي بالتكلف.

[1] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص217.

ومن تلك التعسفات حُكمهم على العلاقة بين الإنسان والبشر بأنَّها علاقة تباين وليست علاقة ترادف، موضحين أنَّ ((الأول موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار انَّه يؤنس، والثاني باعتبار أنَّه بادي البشرة)).

ومن بين الانتقادات الكثيرة التي وجّهت لهذا الرأي، "أنَّه ليس هناك دليل قوي يزكّي أنَّ الإنسان –وهو معنى حسي– مشتق من النسيان أو الأُنس، وهما معنيان مجردان، بل إنَّ المألوف أنَّ المعاني المجردة هي التي تُشتق من المعاني الحسّية، كما هو مشهور عند المحدثين ممن ناقشوا مسألة الاشتقاق. وذلك لأنَّ طبيعة التطور الإدراكي لمتكلمي اللغة تقتضي أن يكون إدراك المُحَسَات وتسميتها أسبقُ في الوجود من إدراك المجردات، ومع ذلك فينبغي ألاَّ نغالي في الأخذ بهذه القاعدة فننفي أن يكون معنى حسي قد أُشتق من معنى مجرد، إذ يمكن منطقيا أن يكون لشيء اسم، ثم أضيف إليه اسم آخر مشتق من معنى مجرد لمناسبة ما، و سواءاً أُتنُوسِيَ الاسم الأول أم لا، فإنَّ ذلك يشهد أنَّ تلك القاعدة أغلبية وليست مطردة"[1].

"وحال المحدثين لا يختلف عن حال القدماء، بل قضية الترادف أكثر تشعبا عند المحدثين، وأشدُّ إثارة للجدل، لارتباطها من ناحية بتعريف المعنى ومن ناحية أخرى بنوع المعنى المقصود"[2].

ولعل أوَّل ملحظ يلاحظه الدارس عند كُتَّابنا العرب المحدثين هو اختلافهم في عدد تقسيمات أنواع الترادف ناهيك عن اختلافهم في تسميتهم.

فنجد أنَّ أحمد مختار عمر يقسم الترادف إلى:

_ الترادف الكامل

_ شبه الترادف

_ التقارب الدلالي

---

[1] محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى، ص403.

[2] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص35.

_ الاستلزام

_ استخدام التعبير المماثل

_ الترجمة

_ التفسير

أمَّا الدكتور محمد محمد يونس علي فيقسم الترادف إلى:

_ الترادف الإشاري

_ الترادف الإحالي

_ الترادف الإنكاري

_ الترادف التام

بينما يقسم أمين الخولي الترادف إلىقسمين:

_ الترادف الكامل

_ الترادف الجزئي

لكن القاسم المشترك بينهم جميعا هو في ذلك النوع منالترادف الذي يتطابق فيه اللفظان تمام المطابقة، فهو عند محمد محمد يونس علي ((الترادف التام)).

حيث يتوقف وجود هذا النوع من الترادف –حسب رأي أولمان– على وجود اشتراطين:

_ أولهما: قابلية التغيير في جميع السياقات.

_ ثانيهما: التطابق في كلا المضمونين الإدراكي والعاطفي.

وبناءً على ذلك، فإن الكلمات التي يمكن أن توصف بأنَّها مترادفة إنَّما هي تلك التي يمكن أن تُستبدل إحداهما بالأخرى في أي سياق دون تغيير طفيف في المضمون الإدراكي أو المضمون العاطفي.

"ونظراً إلى صرامة القيود الموضوعة على ما سماه أولمان الترادف التام فإنَّه وفقا لما هو مقرَّر منطقيا من وجود تناسب طردي بين زيادة القيود، أو بتعبير أدق زيادة السمات المميزة،

أو العوارض المخصَّصة في المفهوم، ونقصان عدد الأفراد في الماصدق فإن الترادف التام نادر الوجود، وكما يقول أولمان فإنه ((لمن البديهي تقريبا أن يكون الترادف التام نادر الوجود إلى كبير فهو من الترف الذي يصعب على اللغة أن تجود به))"[1].

وهو عند أحمد مختارعمر–الترادف الكامل–:

أو التماثل، وذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة، ولا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما، ولذا يبادلون بحرّية بينهما في كل السياقات.

والحقُّ أنَّ أغلبية اللغويّين على إنكار هذا النوع ذلك ما نتبينه من قول –lehrer– ((إذا اشترطنا التماثل التام بين المفردتين فلن يكون هناك مترادفات، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة إلى حدد كبير في المعنى، ويمكن تبادلها بصورة جزئية)).

أما إبراهيم أنيس فيشترط لتحقق الترادف

_ إتحاد العصر: ولذا فهو لا يوافق من نظروا إلى كل عصور اللغة نظرة واحدة. ويرى أنَّ مرور الزمن قد يخلق فروقات بين الألفاظ.

_ إتحاد البيئة اللغوية: أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

_ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما، على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة، والمعوَّل عليه جمهور الناس وتوسطوهم.

_ اختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداهما نتيجة تطور صوتي عن الأخرى. فليس من الترادف عنده أزَّ وهزَّ، ولا كمَحَ وكبَحَ.

يتبين مما سبق أنَّنا إذا أردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، دون أن يوجَد فرق بين اللفظين في جميع أشكال المعنى (الأساسي والإضافي والأسلوبي والنفسي والإيحائي)، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي

[1] محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص410.

مستوى لغوي واحد، وخلال فترة زمنية واحدة وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة –فالترادف غير موجود على الاطلاق.

أمَّا أمين الخولي فهو أقرب صاحبيه إلى الصواب، إذ قسَّم المعنى إلى كلي وجزئي، والترادف عنده أن تتماثل كلمتان أو أكثر في المعنى. وأفضل معيار للترادف هو التبادل: فإذا حلت كلمة محل أخرى في جملة ما دون تغيير في المعنى كانت الكلمات مترادفتان، مثال ذلك:

هذا والدي= هذا أبي. إذا، والد = أب.

كما أنَّ الترادف اشتمالي تبادلي: كل أب والد وكل والد أب (إذًا، أب = والد)، كل عقيلة زوجة وكل زوجة عقيلة (إذًا، زوجة = عقيلة).

ومن الشائع يقول أمين الخولي: ((أن تكون المترادفات من نفس قسم الكلام. المرادف للاسماسم، والمرادف للصفة صفة،و المرادف للفعل فعل، والمرادف للمصدر مصدر، ولكن من الممكن أن يتم الترادف من بين أقسام كلام متباينة، مثال ذلك، تدريس = أن يُعَلِّمَ، مسرعا = بسرعة. هنا ترادف المصدر مع المصدر المؤوَّل، وترادف اسم الفاعل مع الجار والمجرور، إذ إنَّ العبرة في الترادف هو تماثل المعاني، وتطابق قسم الكلام ليس شرطا أساسيا في الترادف.

وأمَّا عن الترادف الكامل، فيقول: ((وهو نادر الحدوث. بل إنَّ بعض علماء اللغة يُنكرون وجوده على أساس أنَّه سيكون من العبث والهدر أن يوجد في اللغة كلمتان لمدلول واحد دون أي فرق بينهما. ويرى هؤلاء العلماء أنَّه لابد من وجود فرق بين المترادفتين. ولذلك، يؤمن هذا الفريق من العلماء بالترادف الجزئي، أي المماثلة في المعنى دون التطابق.

ثانيا: معايير أبي هلال العسكري:

"قدَّم أبو هلال العسكري (ت395هـ) عملا دلاليا متميزًا له طرافته العلمية، إضافة إلى جهوده اللغوية والنقدية، فقد صَّنف مؤلفا بعنوان (الفروق في اللغة) رغِب في أن يُظهر من

خلال أبوابه الثلاثين المساحات الدلالية لعدد من الألفاظ التي تتقارب وتتداخل عند أهل اللغة والعلماء"[1].

يسعى أبو هلال العسكري من خلال الفروق اللُّغوية إلى أن يسِم كل لفظ بهويته الدلالية التي لا يشاركه فيها أيُّ لفظ آخر مهما شابهه وتقاربا دلاليا، فهو يتحرَّى في ذلك الدقة في التعبير، والسعي إلى رفع اللغة العربية إلى مرتبة عالية في صلاحيتها لأداء مكنونات النفس ودقائق الأمور ورفع اللَّبس عن المتحاورين حتى تؤدي اللغة الغرض منها في التواصل.

ولذلك انتخب أبو هلال ثمانية من الأُسس والمعايير التي تُمكن من إظهار الفرق بين الألفاظ المترادفة.

يقول: "فأمَّا ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرةٌ:

- منها اختلاف ما يُستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما.
- ومنها اعتبار صفات المعنَيَيْن اللذَيْن يُطلب الفرق بينهما.
- ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان.
- ومنها اعتبار الحروف التي تُعدَّى بها الأفعال.
- ومنها اعتبار النقيض.
- ومنها اعتبارالاشتقاق.
- ومنها ما تُوجِبُهُصيغة اللَّفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه.
- ومنها اعتبار حقيقة اللَّفظين أو أحدُهما في أصل اللغة"[2].

لم يحسُر أبو هلال العسكري التعرف على الفروق في هذه المعايير الثمانية وفقط بل قال: "أنَّ ما يُعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها أشياء كثيرةٌ منها..."[3].

إذًا فهو نموذج معياري مفتوح، الغاية منه في المحصِّلة إقرار مبدأ الفروق الدلالية.

---

[1] فايز الداية، علم الدلالة، ص24.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

[3] المصدر نفسه، ص16.

لم يقف أبو هلال العسكري عند حيز التنظير لهذه المعايير الثمانية بل قدم نموذجًا تطبيقيًا لكل معيار يُعرِّف من خلاله كيفية التعرف على الفرق بين المعاني المتشابهة والمتقاربة دلالياً.

فيقول: "فأمَّا الفرق الذي يُعرف من جهةِ ما تُستعمل عليه الكلمتان، فكالفرق بين العلم والمعرفة، وذلك أنَّ العلم يتعدَّى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، فتصرفهما على هذا الوجه، واستعمال أهل اللغة إيَّاهما عليه يدلُّ على الفرق بينهما في المعنى، وهو أنَّ لفظ (المعرفة) يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ (العلم) لا يفيد ذلك إلَّا بضربٍ آخر من التخصيص في ذكر المعلوم"[1].

نعم يريد أبو هلال العسكري أن يفيد من اختلاف النمط التركيبي للفعلين "علم" و"عرف" ويريد أن يجعل ذلك مبررًا لضرورة الاختلاف الدلالي بينهما.

ففي حين أنَّ النمط التركيبي للفعل "علِم" هو:

علم+فاعل+مفعول به أول+مفعول به ثان.

فإنَّ النمط التركيبي للفعل "عرِف" هو:

عرف+فاعل+مفعول به

وهو يستنتج من ذلك أنَّ الفعل "علِم" يقتضي –من الناحية الدلالية– تمييز المعلوم بصفة مخصَّصة له، فالتركيب: (علِمتُ زيداً قائمًا) إنَّما تقع الإفادة الدلالية منه مع كلمة "قائمًا" التي تُخصص إحدى جهات العلم بزيد ومن ثم فلا يمكن الاقتصار على التركيب: (علِمتُ زيداً) أمَّا التركيب: (عرِفت زيدًا) فهو صحيح من الوجهتين التركيبية والدلالية، وذلك لأن المعرفة "علم بعين الشيء منفصلاً عما سواه"،[2] أي أن "المعروف" هنا هو "زيد" دون سواه.

---

[1] المصدر نفسه، ص19.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص72.

"وفي التراث السابق لأبي هلال نجد أنَّ ابن السراج (ت316هـ) قد حاول استغلال هذه الفكرة عندما رأى أنَّ التقارب الدلالي بين الفعلين: "دخل" و"غار" مدعاة لأن يترادف نمطاهما التركيبيان، ومن ثَمَّ يقول: فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديًا وجب أن يتعدى (غرت)"[1].

ثم ينتقل أبو هلال العسكري إلى المعيار الثاني، يقول: "وأمَّا الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين الحِلم والإمهال، وذلك أنَّ الحِلم لا يكون إلا حسناً والإمهال يكون حسنًا وقبيحًا"[2].

"ونستطيع أن نستخلص من هذه العبارات أنَّ أبا هلال يقصد من (صفة المعنى) ما يمكن أن نسميه جانب (القيمة في الدلالة)،ف (الحلم) صفة مدح، وبالتالي فهو داخل في القيم المستحسنة، ومن هنا فإنه (لا يقال لتارك الظلم حليم)، بل يقال إنه (ذليل) وأمَّا الإمهال فهو التأخير مطلقًا ومن ثمَّ فهو أعمُّ من (الحلم) ولذلك يقول أبو هلال (الإمهال مبهم)، وهذا العموم جعل الكلمة قد تدخل في القيم المستحسنة، وقد تدخل في القيم المستقبحة"[3].

"وإلى هذا أشار أبو بكر ابن السرَّاج في رسالته عن الاشتقاق لاعتبار صفات اللفظين إذا أردنا امتحان الفرق بينهما، فقال: "ثم من قبل الصفات التي يوصف بها كلّ واحد منهما، فإن لم يكن واحد منهما بتلك الصفات بأعيانها فليس هو هو"[4].

"وأمَّا الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، فيمثل له أبو هلال العسكري بالفرق بين المزاح والاستهزاء، وذلك أنَّ (المزاح لا يقتضي تحقير الممازَح، ولا اعتقاد ذلك فيه، ألا ترى أنَّ التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، فلا يدلّ ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدلّ على استئناسه بهم، والاستهزاء يقتضي تحقير

---

[1] محيى الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللُّغة لأبي هلال العسكري دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية، دار الهدى للنشر و التوزيع، المنيا، مصر، 2001 م، ص27.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

[3] محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، ص30.

[4] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية و دورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية و التطبيقية، العدد 2، المجلد 4، 2021 م، ص 7.

المستهزئ به، فظهر الفرقُ بين المعنيين بتباين ما دلاّ عليه وأوجباه"[1]، وهذا بلا شك هو صُلب ما تناوله "فيرث" في النظرية السياقية "فالفرق الدلالي بين الدالتين فرق سياقي حيث يعتمد تأويل الكلام إلى هذه أو تلك وفق طبيعة الموقف الكلامي والعناصر الداخلية فيه، و لعل هذا التأويل السياقي هو الذي يقصده أبو هلال بعبارة _ما يؤول إليه المعنيان"[2].

ثم ينتقل أبو هلال إلى المعيار الرابع، فيقول: "وأمَّا الفرق الذي يُعلم من جهة الحروف التي تتعدى بها الأفعال، فكالفرق بين العفو والغفران، ذلك أنك تقول: "عفوت عنه"، فيقتضي ذلك أنك مَحوْت الذَّمَّ والعقاب عنه، وتقول: "غفرتُ له" فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به"[3].

ويزيد أبو هلال تلك النقطة توضيحًا في موضع آخر بقوله: "إن الغفران يقتضي إسقاط العقاب، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب، فلا يستحق الغفران إلَّا المؤمن المستحق للثواب.. ولهذا لا يُستعمل إلَّا في الله، فيقال: غفر الله لك، ولا يقال: غفر زيد لك، إلا شاذًّا قليلا.. ألا ترى أنَّه يقال: استغفرت الله تعالى، ولا يقال: استغفرت زيدا..

والعفو يقتضي إسقاط اللوم والذم، ولا يقتضي إيجاب الثواب، ولهذا يُستعمل في العبد فيقال: عفا عمر عن زيد، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته. إلاَّ أنّض العفو والغفران لما تقارب معناهما تداخلا واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد، فيقال: عفا الله عنه وغفر له، بمعنى واحد، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا، وذلك أنَّك تقول: عفا عنه، فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه وتقول: غفر له، فيقتضي ذلك اثبات شيء له"[4].

يقيم أبو هلال العسكري استدلاله من خلال هذا الاعتبار على أساس الحرف الذي يتعدَّى به الفعل، فليس سوآءا وهملاً يستعمل أصحاب اللغة الفعل متعديا بأي حرف ولا يرقُبون فيه المعنى.

---

[1] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص19.

[2] محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص32.

[3] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص17.

[4] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص33.

ثم يكمل أبو هلال شروحه التطبيقية، فيقول في المعيار الخامس: "وأمّا الفرق الذي يُعرف من جهة اعتبار النقيض، فكالفرق بين الحِفظ والرعاية، وذلك أنَّ نقيض الحِفظ الإضاعة، ونقيض الرعاية الإهمال، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع "هَمَلٌ"، والإهمال ما يؤدِّي إلى الإضاعة، فعلى هذا يكون الحِفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يَهلِك، والرعاية فعل السبب الذي يَصرف به المكاره عنه، ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعُب معرفة الفرق بين ذلك"[1].

من الواضح أن أبا هلال يلجأ هنا إلى استدعاء علاقة دلالية أخرى لنفي علاقة الترادف.

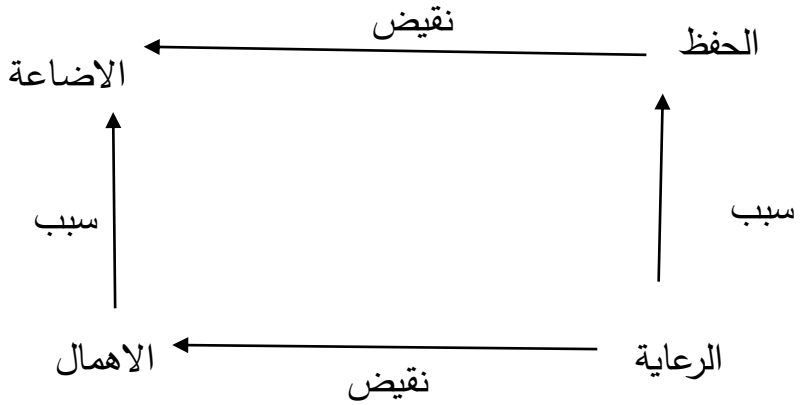

"وكان أبو هلال يرى أنَّ وضوح العلاقة السببية بين "الإهمال" و"الإضاعة" وكونهما في الوقت نفسه–نقيضين ل"الحفظ" و"الرعاية"–يكشف عن علاقة سببية مماثلة بين هاتين الدالتين الأخيرتين"[2]. ويزيد الأمر توضيحاً من خلال تمييز المكونات الدلالية الفارقة بين دالتي "الرعاية" و"الحفظ"، يقول: "الحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار"[3]، وهذا معناه أنَّ دالة الرعاية تتضمن معنى الاستمرار و هذا من صميم النظرية التحليلية الحديثة، إذ يُؤكد أصحاب هذه النظرية أنَّ اختلاف المكونات الدلالية بين اللفظتين المتقاربتين في المعنى دليل على اختلافهما في المعنى وأنَّهما غير متطابقتين.

---

[1] المصدر نفسه، ص19.

[2] محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص37.

[3] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص200.

وقد عوَّل كثير من اللغويين والمفسرين الرافضين للترادف على معيار الضدية في الكشف عن الفروق اللغوية بين الألفاظ، وشاع هذا بينهم، وعلة ذلك أنَّ علاقة الضدية من أقرب العلاقات الدلالية تواردًا على الأذهان.

"فبمجرد ذكر معنى من المعاني يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن"[1].

وقديمًا قالوا بضدِّها تتميز الأشياء، فالشك لا يزول إلاَّ باليقين، والقائم يبدو جلياً بجوار القاعد.

وها هو ذا ابن السراج يُرشد إلى ذلك المعيار لاختيار الفرق بين اللفظتين، "فتمتحنه بالضد فتنظر هل ضد هذا هو ضد هذا؟ فإن كان كذلك، وإلاَّ فليس هو هو، كما لو قال قائل: إنَّ الشجاعة هي الجَلَدُ، وإنمَّا الشجاعة للنفس، والجَلَدُ للبدن، فضد الشجاعة الجبن، وضد الجَلَدِ الخور، فليست الشجاعة إذن هي الجَلَدُ"[2].

وأحيانًا يطلق على هذا المعيار مصطلح (المقابلة) كما فعل صاحب كتاب (المباني لنظم المعاني) فقد عدَّ المقابلة معيارًا للفصل بين الألفاظ ذات المعاني المتقاربة فقال: "ويعتبر ذلك بالمقابلة، فإنك تقول: القيام والقعود فتُقابل بينهما، ولا تقول القيام والجلوس، وكذلك تُقابل الحمد بالذم، أو اللوم، وتُقابل الشكر بالكفران، وأمثال هذه الألفاظ المتقاربة في الاستعمال في المعنى كثيرة"[3].

وأمَّا الفرق الذي يُعرَف من جهة اشتقاق، فكالفرق بين السياسة والتدبير. يقول أبو هلال العسكري: "وذلك أنَّ السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السُّوس مشتقة من السُّوس، هذا الحيوان المعروف، ولهذا لا يُوصف الله تعالى بالسياسة لأنَّ الأمور لا تدُقُّ عنه، والتدبير مشتق من الدُّبْرِ، ودُبُرُ كل شيء آخره، وأدبار الأمور عواقبها، فالتدبير آخر الأمور، وسَوْقُهَا

[1] أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط4، 2003م، ص207.

[2] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية و دورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، ص 12.

[3] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية، ص12.

إلى ما يصلُح به أدبارها، أي عواقبها، ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أنَّ التدبير إذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأوّل"[1].

وكالفرق بين التلاوة والقراءة، وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة، والقراءة تكون فيها، تقول: قرأ فلان اسمه، ولا تقول: تلا اسمه.

وذلك أن أصل التلاوة من قولك: تلا الشيءُ الشيءَ يتلوه إذا تبعه، فإذا لم تكن الكلمة تتبَع أختها لم تُستعمل فيها التلاوة، وتُستعمل فيها القراءة، لأنَّ القراءة اسم لجنس هذا الفعل.

"وعلى أيَّةِ حال فإنَّ هاتين الدالتين اللتين يَعرضُ لهما أبو هلال- "السياسة" و"التدبير"- تنتميان إلى مقولة دلالية كبرى يمكن أن نُطلق عليها مقولة "التخطيط"، أي الفعل الذي يُنجز من خلال سلسلة من عمليات التدقيق والتحديد والتنظيم وما إلى ذلك"[2].

وهذا من صميم اهتمامات نظرية الحقول الدلالية الحديثة، حيث تلجأ إلى تقسيم كلمات الحقل الدلالي إلى مقولات كبرى حتى تستطيع الوصول إلى العلاقات بينها.

"لا مِراء في أنَّ الاشتقاق معيار مهم من أجود معايير التفريق اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعنى، حيث يمكننا تمييز معنى اللفظ من مرادفه بالعودة إلى أصلهما الثلاثي، والتعرف على معنى ذلك الأصل كما قال أبو هلال العسكري، لكن ثمَّة ألفاظا لا يمكن التعرف على أصل اشتقاقها لأحد العوامل الثلاثة الأتية:

-التغير الدلالي الذي يلحق الألفاظ

-التغير الصوتي الذي يطرأ على الألفاظ

- عدم تدوين الملابسات التي صاحبت اشتقاق جل ألفاظ العربية"[3].

---

[1] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

[2] محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص46.

[3] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية وأثرها في اثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، مجلة العلوم الإسلامية و الإنسانية، العدد 2، 2022 م، ص13.

"وعلى كلٍّ فإنَّ معيار "الاشتقاق" على أهميته، يضعنا أمام مشكلة ما يزال يواجهها البحث في دلاليات الكلمة العربية، ففي ظل غياب "معجم تاريخي" لمفردات العربية يظل من الصعب على الباحث أن يعطي ثقته العلمية لتلك الاشتقاقات التي يضعها اللغويون العرب"[1].

"لقد أخذت بمعيار "الاشتقاق" بعض اتجاهات فلسفة اللغة المعاصرة حيث نجد مثلا–جون أوستنAustin. يقول: ((إن الكلمة لا يمكن أن تتخلص من أصلها الاشتقاقي ومن كيفية تشكيلها، وعلى الرغم من التغيرات في معانيها، والتوسعات، والإضافات التي تطرأ على هذا المعنى فإن الفكرة القديمة (يقصد: المعنى القديم) تظل باقية))"[2].

"يقول أبو هلال معَرِّجًا على المعيار السابع: ((وأمَّا الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك أنَّ الاستفهام لا يكون إلاَّ لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه، لأنَّ المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عمَّا يعلم، وعمَّا لا يعلم، فصيغة الاستفهام، وهو "استفعال"، و"الاستفعال" للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال))"[3].

"يقصد أبو هلال من مصطلح "صيغة اللفظ" تلك الهيئة الصرفية التي يرد بها اللفظ، أوما يسمَّى في التراث اللغوي العربي "معاني المُثُل" أي "معاني الأبنية"، وبطبيعة الحال فإنَّ فكرة دلالات الأبنية تُمثل تجريدات عامة استقصاها اللغويون من دلالات المفردات الفعلية التي تملأ هذه القوالب، فالأمر الذي يريده أبو هلال هنا هو أنَّ الاعتماد على دلالة الصيغة المجردة يفيد في التفريق بين الدالاَّت المتشابهة أو المحسوبة على الترادف"[4].

إنَّ الباحث عن الفروق الدلالية بين الألفاظ في حاجة ماسَّة إلى الوقوف على معاني الصيغ والمشتقات، والجموع بأنواعها لبيان المعنى المراد، وفهمه على الوجه الصحيح كما يحتاج

---

[1] محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص45.

[2] المصدر نفسه، ص56.

[3] المصدر نفسه، ص10.

[4] محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص46.

المتحدث إلى معرفة دقيقة بكيفية صياغة هذه القوالب، ودلالة كل صيغة ليعبر تعبيرا صحيحا عما يريد (ولعل هذا المعيار يمثل أحد التجاوبات العربية في بناء مفرداتها، حيث تعتمد في ذلك على الصوغ المطَّرِد للأبنية التي تحمل بمجرد صيغة وزنها دلالة مفهومية)"[1].

وأمّا المعيار الثامن والأخير فيقول فيه أبو هلال العسكري: "وأمَّا الفرق الذي يُعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين الحنين والإشتياق، وذلك أنَّ أصل الحنين في اللغة، هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أُجريَ اسم كل واحدٍ منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبَّبِ اسم السبب، فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكَلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما، فاعلم أنَّهما من لغتين، مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمكية، ومثل قولنا "الله" بالعربية، و"أزرُ" بالفارسية"[2].

ومما ورد في لسان العرب ويندرج تحت هذا المعيار قول ابن منظور: "إنما قيل للقتل رَجمٌ لأنهم كانوا إذا قتلوا رجلاً رَمَوهُ بالحجارة حتى يقتلوه، ثم قيل لكل قتل رجمٌ، ومنه رجم الثَّيِّبيْنِ... إذا زنيا، وأصله الرمي بالحجارة"[3].

"لكن ثمَّة عقبتان تقفان في طريق تطبيق هذا المعيار، ألا وهما:

1-صعوبة العثور على المعنى الحقيقي لأكثر الألفاظ، نظرا لطول الأمد على استعمال المعنى الحقيقي القديم من ناحية، ولشيوع المعنى المجازي الجديد وكثرة استعماله من ناحية أخرى، حتى غدت تلك الأدلة المجازية حقيقية، ولا يتبادر إلى الأذهان غيرها عند الاستعمال.

2-الإرتكاز على فروق ضاربة في التاريخ لا تخطر ببال الناطق أو المتلقي للغة اليوم نهج معياري بحت لا يتسم بالواقعية، وإن كان الرجوع إلى الجذور الأولى في كثير من المترادفات

---

[1] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية وأثرها في اثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، ص95.

[2] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة ، ص21.

[3] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية، ص14.

عظيم الجدوى في معرفة الملمح الدلالي المميز لها، الذي يُسهم في تحليل النصوص تحليلا دلاليا منضبطا، وصك المصطلحات العلمية بشكل دقيق"[1].

"إنَّ محاولة أبي هلال وضع معايير للفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة الدلالة التي اطلق عليها "المترادفات" ربما تكتسب قيمتها التاريخية و العلمية إذا وضعت _بالمقارنة_ إزاء المخططات الدلالية الحديثة التي حاولت وضع تصنيفات مختلفة لمعايير الفروق.

لعل أهمَّها معايير كولينسون عام 1939 م، و معايير روي هاريس عام 1973 م، و كذا معايير هوارد جاكسون عام 1988 م، و التي تتطابق في بعض جوانبها مع معايير أبي هلال العسكري إلاَّ ماكان مردُّه الاشتقاق أو اختلاف المستوى اللغوي"[2].

[1] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية، ص 15.

[2] محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص 51_58.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

نعرض في هذا الفصل الى تقديم "تحليل" جديد لجهد أبي هلال العسكري و ذلك في ضوء المنجز الدلالي الحديث و بخاصة نظرية التحليل السيماتي للمعنى.

نماذج مختارة:

1_الفرق بين الحِلم والإمهال

يعمد أبو هلال العسكري لإيضاح الفرق الدلالي بين المعنيين المُلتبِسَين إلى أحد المعايير الثمانية التي يراها مناسبة لإيضاح الفرق، فنجده يسلط على الفرق بين الحلم والإمهال معيار (اختلاف صفات المعنيين) يقول: "وأمَّا الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين الحلم والإمهال، وذلك أنَّ الحلم لا يكون إلاّ حسنًا، والإمهال يكون حسنًا وقبيحًا"[1].

ويقول في موضوع آخر: "كل حلم إمهال، وليس كل إمهالٍ حلمًا، لأنَّ الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الإمهال حِلمًا، لأنَّ الحلم صفة مدح، والإمهال على هذا الوجه مذموم، إذ يردفه العقاب"[2]. "إنَّ أبا هلال ومن خلال ما سبق يشير صراحة إلى مفهوم (القيمة الدلالية) فالحلم لا يكون إلا حسنا فهو إذًا من القيم المستحسنة أو الإيجابية و الإمهال بحسب أبو هلال هو التأخير على العموم وعلى هذا فقد يكون مستحسنًا أو مستقبحًا"[3].

وبالرجوع إلى معاجمنا العربية القديمة لأجل استظهار معاني الجذرين (ح ل م)، (م هـ ل) نجد أن ابن منظور يقول في مادة (م هـ ل): "وأمهله: أنظرهُ ورفق به ولم يعجل عليه، ومهَّله تمهيلاً: أَجَّله، والاستمهال: الاستنظار"[4].

---

[1] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

[2] المصدر نفسه، ص54.

[3] محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص32.

[4] .ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية، ص 7.

وفي مادة (ح ل م) يقول: "الحلم الاناة والتثبُّت في الأمو، وذلك من شعار العقلاء، ... والحليمُ في صفة الله عز وجل: معناهُ الصبور، وقال: معناهُ أنه الذي لا يستخِفُّهُ عصيان العصاة ولا يستفزهُ الغضبُ عليهم، ولكنّهُ جعل لكل شيء مقدرًا، فهو منتهٍ إليه".[1]

نلاحظ أنّ الكلمتين يشتركان في معنى الإرجاء، وهذا ما يدل على وجود مساحة دلالية مشتركة بينهما، حملت غير المتخصص أو غير المهم على القول بالترادف بينهما.

ولكن عند تسليط إجراءات نظرية المكونات الدلالية يتبين لنا أنّ أبا هلال العسكري على حق وأنّ الكلمتين غير مترادفتين وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 1: المكونات السيماتية لدالتي "حلم" و "مهل".

الكلمة	المدح	الذم	الارجاء
حلم	+	–	+
مهل	+	+	+

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ الكلمتين يتمايزان في المكون الدلالي "الذم"، بالسَلب في كلمة "حلم" وبالإيجاب في كلمة "مهل" ولاشك في أنّه مكوّن أساسي لاسيما إذا علمنا أنَّ كلمة الإمهال لم ترد في القرآن الكريم إلاَّ في حق المكذبين والكافرين.

هذه الأساسية التي وُسمَ بها المكون الدلالي "الذم" من خلال التحليل السيماتي لمعنى الكلمتين "حلم" و"مهل" مدعاة إلى القول بالفرق الدلالي بينهما.

على حد قول أمين الخولى: "عندما نتحدث عن السمات الدلالية، فإننا دون ريب نتحدث عن السمات الأساسية لأنها هي السمات التي تحقق التمييز بين الكلمات أو بين المدلولات أو بين المعاني"[2].

---

[1] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية، ص 7.

[2] أمين الخولى، علم الدلالة علم المعنى، ص201.

ولقد توصل أبو هلال العسكري إلى الفروق اللغوية لهذين اللفظين عبر معيار اختلاف الصفة، وما يحمله كل لفظ من ملامح دلالية مميّزة سلبًا أو ايجابًا، وهذا ما يعكس فاعلية معيار "اختلاف صفات المعنيين" في الكشف عن الفروق بين الكلمات المترادفة.

2-الفرق بين الحنين والاشتياق

شرع أبو هلال العسكري في بيان الفرق بين الحنين والاشتياق من خلال التأصيل التاريخي للألفاظ المترادفة وذلك عبر معياره المسمى (حقيقة اللفظين في أصل اللغة) فقال: "وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أنَّ أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجريَ اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبِّب اسم السبب"[1].

"فالتحول المجازي هنا وعلاقته السببية هو المسؤول عن هذا التغيُّر الدلالي، والقول بترادف الكلمتين، وبالرجوع إلى المعنى الحقيقي للفظ يتبين الفرق الدلالي بينهما، حيث أنَّ الحنين أخصُّ من الاشتياق، فمكونات دلالة الحنين هي مجموع الأمور الثلاثة الآتية:

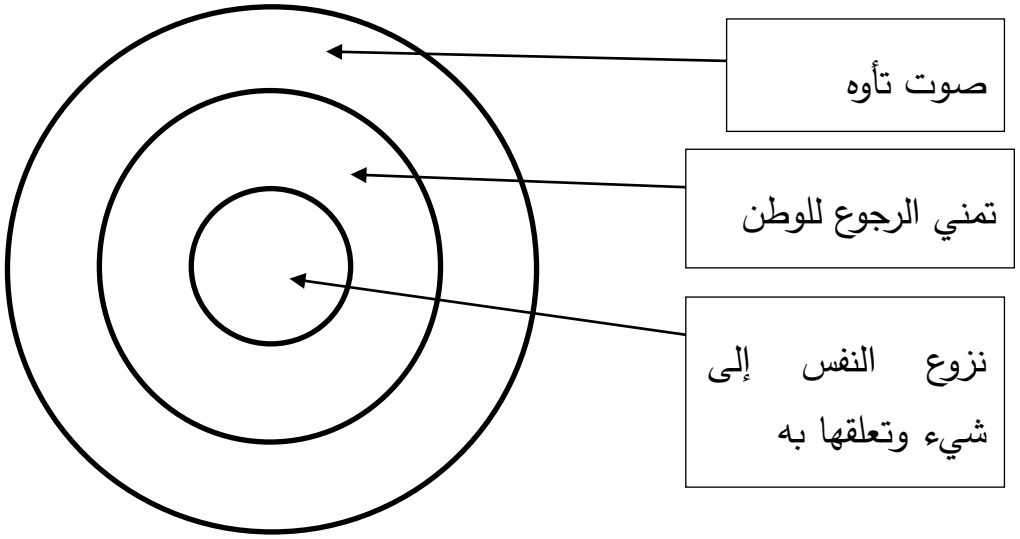

الشكل 3: مخطط توضيحي للسمات الدلالية

[1] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص21.

والاشتياق مجرَّدٌ من هذه الأصوات، وأصل استعماله عام، فلم يقيِّد بتمني العودة إلى الأوطان، وعلى هذا فدائرته الدلالية أوسع من دائرة الحنين"[1].

"على أنَّه من الملاحظ في مثالنا هذا، أنّ أباهلال لم يشر إلى المكونات الدلالية الفارقة لدالة "الاشتياق". وربما كان لنا بالاستنباط من كلامه–أن نقول إنه يرى أن هذه الدالة "الاشتياق" أعم من دالة "الحنين". فالحنين اشتياق مخصوص. أو لنقل إنَّ العلاقة الدلالية بين "الاشتياق" و"الحنين"–وفق تفسير أبي هلال– هي علاقة الاشتمال حيث إن ما تدل عليه دالة "الحنين" مشتمل فيما تدل عليه دالة "الاشتياق" مع كون الدائرة الدلالية للاشتياق أوسع من الدائرة الدلالية للحنين"[2].

لقد وُفِّق أبو هلال إلى نفي الترادف بين لفظي "الحنين" و"الاشتياق" من خلال رجوعه إلى المعنى الحقيقي الذي استعمل في أصل الوضع، "فالبحث في الأصول التاريخية لكثير من الألفاظ المترادفة يثبت لنا أنها في حقيقتها لم تكن أسماء أصيلة للشيء، وإنما أطلقت عليه وسُمِّيَ بها عن طريق المجاز"[3].

3–الفرق بين السياسة والتدبير

يقول أبو هلال العسكري: "وذلك أنَّ السياسة هي النظر في التدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف، ولهذا لا يوصف الله بالسياسة، ذلك لأن الأمور لا تدق عنه، والتدبير مشتق من الدب، ودبر كل شيء آخره، وأدبار الأمور عواقبها، فالتدبير آخر الأمور، وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أي عواقبها... إلخ"[4].

---

[1] ربيع محمد محمد جفنى، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، ص1–9.

[2] محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص50.

[3] ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية، ص13.

[4] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

ثم يَحكم أبو هلال في موضع آخر بأن هناك فرقًا بينًا واضحًا بين السياسة والتدبير فيقول فيما معناه، ولا يقال للتدبير الواحد سياسة، فكل سياسة تدبير، وليس كل تدبير سياسة.

لقد أثبت أبو هلال العسكري من خلال معيار الاشتقاق التاريخي، الوصول إلى السمات الدلالية الفارقة بين كلمتي السياسة والتدبير، وذلك بالعودة بها إلى جذورها الأولى وإظهار مكوناتها الدلالية بدقة كما هو مبين في الجدول التالي:

السمات / اللفظين	النظر الدقيق	الاستمرار
السياسة	+	+
التدبير	+	−

جدول 2:المكونات السيماتية لدلتي "السياسة" و "التدبير".

نلاحظ من الجدول ان المكونين الدلاليين للدالة "سياسة" هما:

[دقة النظر] +[الاستمرار]. وتشارك دالة "التدبير" دالة "السياسة" في المكون الدلالي الأول [دقة النظر]، ولا تشاركها في [الاستمرار] مَا يُثيرُ انتباه الدارس هو خروج أبو هلال العسكري من جدلية إثبات الترادف أو نفيه، وانطلق يؤسس لمعايير حاكمة تبين لنا عن وجه العلاقة بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، أهي الترادف أم الفروق. لقد زكت نظرية السيمات الدلالية الحديثة ما أقرَّهُ أبو هلال العسكري من خلال تفريقه بين دالتي [السياسة]و [التدبير] وملاحظته الدقيقة للفرق بينهما من خلال المكون الدلالي [الاستمرار]، فوجدهُ في دالة السياسة وانعدامه في دالة [التدبير] دليل على اختلاف معنييهما وهذا ما عبر عنه وعناه بالضبط ستيفن ألمان إذ يقول: "الترادف التام–على الرغم من عدم استحالته– نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود به بسهولة ويس،

فإذا وقع هذا الترادف التام، العادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان أو الضلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منهما مناسبا وملائما للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد"[1].

"وهذا ما نجده أيضا في المنطق الصوري عند عبد الرحمن بدري إذ يولي نظرية التحليل السيماتيللمعنى قيمة كبيرة، وهي الفيصل والمرجع في التفريق بين الألفاظ المتقاربة دلاليا. يقول:"وأهم ما تتميز به هذه الطريقةأنها تحدد بدقة مجالات استعمال الكلمة ولذا فإنها تستخدم عاده في الوثائق القانونية حيث يكون مجال التطبيق للكلمة واجب الوضوح..."[2].

4_الفرق بين الاستفهام والسؤال

يقول أبو هلال: «الفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك أنَّالاستفهام لا يكون إلا لما "يجهله المستفهم أو يشك فيه، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعن ما لا يعلم، فصيغةالاستفهام وهي استفعل والإستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء فمعناه مختلف"[3].

استعانأبو هلال لتفريق بين دالتي (الاستفهام) و(السؤال) على دلالة البنى التصريفية،"ولعل هذا المعيار يمثل أحد التجاوبات العربية في بناء مفرداتها حيث تعتمد في ذلك على الصوغ المطَّرِد للأبنية التي تحمل بمجرد صيغة وزنها دلاله مفهومية"[4].

---

[1] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، ص97.

[2] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص141.

[3] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص18.

[4] محيي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص 57.

فصيغةالاستفهام وهي استفعل والإستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء فمعناه مختلف والشكل التالي يوضح لنا الدلالة الزائدة للبنية التصريفية على المعنى المعجمي:

جدول 3: المكونات السيماتية لدالتي "سأل" و "فهم".

الفعل	الدلالة المعجمية	الدلالة الصرفية	الفرق الدلالي
سأل	الطلب	–	الطلب عامة
فهم	المعرفة	استفعل=الطلب	طلب الفهم خاصة

حيث اعتمد على قانون القصد في استعمال اللغة فإن طالب الفهم لا ينبغي أن يطلب ما هو متحصل لديه، ومن ثم كان "الاستفهام" هو (طلب ما يجهله المستفهم)

وأما دالة"السؤال"، فإن أبا هلال يرى أن السائل قد يسأل عما يعلم،وقد يسأل عما لا يعلم وبطبيعة الحال سيكون سؤال السائل عن شيء يعلم هو جوابه مرتبطا بسياق معين، وهو اختبار معرفه المسؤول.

ينتج– اذن– من مقارنة تحليل دالتي "الاستفهام" و"السؤال" ما يلي:

جدول 4: المكونات السيماتية لدالتي "الاستفهام" و "السؤال".

	طلب	معرفة الطالب بالمطلوب
الاستفهام	+	–
السؤال	+	+ –

لقد وُفق أبو هلال العسكري إلى رفع اللبس بين دالتيالاستفهام والسؤال عن طريق معيار الصيغة الصرفية، وما تحمله من دلالة مفهومية.

لكنه استعان بسياق خارجيمفارق لمدلول الصيغة الصرفية حتى يعضد به أحكامه ونتائجه التحليلية فالمكون الدلالي (الطلب) داخل في مجال الاشتراك الدلالي لدالتي "الاستفهام" و"السؤال" ما جعل الدالتين قد تلتبسان في الاستعمال، فيعمد أبو هلال إلى نعت الفرق الدقيق بينهما من خلال معرفه الطالب لمطلوبهأو عدم معرفته فكان هذا المكون الدلالي (معرفة الطالب بالمطلوب) وهو السمة التي شكلت الفرق بينهما، فهي في الاستفهام سلبية وفي السؤال إيجابية وسلبية.

5- الفرق بين بلى ونعم:

حرص العرب في تعابيرهم على الإيجاز والاختصار لقوة عربيتهم، ومن تلك الألفاظ استعمالهم بَلَى ونَعَمْ وهذا ما نحاول التعرّف عليه من خلال ذكر أهم المعاني لهذين اللفظين.

وإنّ بلى ونعم تظهر عند العرب والفصحاء منهم أثار اختيار الألفاظ والانتقاء بعناية ودقة، ووضع كل لفظ موضعه الأخص الأشكل به.

واختلاف العلماء في مدلولات الألفاظ وفي ترادفها وعدمه، وهذا الإختلاف يسري على لفظي بَلَى ونَعَمْ، فمن قائل بالترادف ومن قائل بعدمه، وهذا الرأي اختاره أبو هلال العسكري فيما سنقدمه: " إنّ بلى تكون إلاّ جوابا لما كان فيه حرف جرّ لقوله تعالى: ".... ألست بربّكم قالوا بلى ...."، وقوله تعالى: " ...ألم يأتكم رسل منكم" ثمّ قال الجواب: "قالوا بلى".

ونعم تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى: " ونادى أصحاب الجنة أصحاب النّار أن قد وجدنا ما وعدنا ربّنا حقّا فهل وجدتم ما وعد ربّكم حقّا قالوا نعم فأذّن مؤذّن بينهم أن لعنة الله على الظالمين"[1]، وكذلك جواب الخبر إذا قال: قد فعلت ذلك، قلت نعم لعمري قد فعلته، وقال القراء، إنما أمتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود: نعم، لأنه إذا قال الرجل: مالك على شيء فلو قال الآخر: نعم كان صدّقه، كأنه قال: نعم ليس عليك شيء، وإذا قال بلى فإنما هو ردّ بكلام صاحبه أي بلى لي عليك شيء فلذلك اختلفت بَلَى ونَعَمْ.

رغم أن هذه الفروق بالنسبة لاستخدام الكلمات بلى ونعم في اللغة العربية فإنّنا نجد بعض المستشرقين واللغويين الغربيين الذين درسوا اللغة العربية وتناولوا بعض جوانبها بما في ذلك الإجابة على الأسئلة وتفاصيل النفي والإثبات، ويليام رايت (William Wright) لغوي ومستشرق بريطاني، طاحب كتاب قواعد اللغة العربية (A grammer of the A L) الذي يعتبر مرجعا هاما في الغرب، تناول فيه العديد من الفروقات اللغوية الدقيقة، بما في ذلك ايتخدام "نعم" و"بلى".

– كارل بروكلمان (Carl Brockerlman) مستشرق ألماني معروف بكتابه "تاريخ الأدب العربي" والذي يتناول فيه جوانب متعدّدة من اللغة والأدب العربي بما في ذلك الاستخدامات اللغوية لنعم وبلى.

6– الخوف والخشية:

إنّ الخوف والخشية أحد ركائز العبادة لحصول كمالها وصحتها، فالخوف والخشية فهما الرجاء في العبادة.

وعند الراغب الأصفهاني فإن الخوف "توقع مكروه وعن إمادة مضنونة، أو معلومة كما أنّ الرّجاء والطمع توقع محبوب عن إمارة ويضاد الخوف الأمن، ويستعمل في الأمور الدنيوية والأخروية، قال تعالى: " أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمة. ويخافون عذابه إنّ عذاب ربّك كان محذورا "، وقال تعالى: " ... في جنوبهم عند المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا وممّا رزقناهم ينفقون "، وقال تعالى: " وإنّ خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إنّ الله كان عليما خبيرا "، والخوف من الله لا يراد به ما يخطر بالبال من الرعب كاستشعار الخوف من الله لا يراد به الكف عن المعاصي تحرّي الطاعات ولذلك يقال: من لم يترك الذنوب والمعاصي لا يعدّ خائفا، والتخويف من الله هو الحث على التحرّز وعلى ذلك قال تعالى: " لهم من فوقهم ظلل من النّار ومن تحتهم ظلل ذلك يخوّف الله به عباده يا عبادي فاتقون".

أبو هلال العسكري لم يقتصر على شرح الفرق اللغوي فقط بل أسس بنظرة تربوية إيمانية عميقة في فهم السلوك البشري:

- التربية على الخشية: تتمثل في تعليم النّاس وتعميق إيمانهم بالله ممّا يعزّز الخشية عندهم.
- معالجة الخوف المرضي: يمكن استخدام فهمنا للفرق بين الخوف والخشية لمعالجة المخاوف الزائدة عند الحدّ من خلال تعزيز المعرفة والإيمان والعلماء المعاصرون يستخدمون هذه الفروق لشرح العديد من الظواهر النفسية والاجتماعية، حيث يمكن أن يؤدي تعزيز الفهم والمعرفة إلى تحويل الخوف إلى خشية بناءة تعزّز من الاستقرار النفسي والاجتماعي والخلاصة أنّ الفرق بين الخوف والخشية كما بينه أبو هلال العسكري يكمن في مستوى العلم والإيمان المرتبط بكل منهما، الخوف شعور طبيعي اتجاه المخاطر بينما الخشية شعور أعمق ينبع من العلم والمعرفة بعظمة الشيء المخشى منه، هذا الفرق له تطبيقات علمية في التربية والإرشاد النفسي والإجتماعي.

7- الفرق بين الجود والكرم:

من بين أبرز المصطلحات التي عالجها أبو هلال العسكري مصطلحي "الكرم والجود" إذ هما من المصطلحات الجديرة الاهتمام والملفتة للإنتباه كونهما يتوهم فيهما الترادف غير أنّ هذا عكس ما أثبته أبو هلال العسكري في كتابه.

" ..... والكرم يتصرف على وجوه: فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنع عزير وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى: " يا أيها الإنسان ما غرّك بربّك الكريم"، أي الغزير: الذي لا يغلب ويكون بمعنى الجواد المفضال، فيكون من صفات فعله، ويقال رزق كريم، إذا لم يكن فيه إمتهان أي لزم صاحبه، والكريم الحسن في قوله تعالى: "..... وأنزلنا من السماء ماء فأنبتنا فيها من كل زوج كريم" والكريم كذلك المفضل في قوله تعالى: " .... إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير"، أي أفضلكم، ويجوز أن يقال: الكرم هو إعطاء عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا والجود سعة العطاء، ومنه سمي المطر الغزير الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو لا، ويجوز أن يقال: الكرم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون"، وبالإسقاط للمفردين عند الغربيين فإننا نجد ويل ديوراتن (will Durant) في كتابه (قصة الحضارة) يناقش فيه تأثير القيم العربية على الحضارة الإسلامية

ويشيد بالجود والكرم كقيم محورية في التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة الإسلامية، وكذلك توماس كارليل (Thomas Carlyle) في كتابه " الأبطال " أشاد كارليل بشخصية النبي محمد (ص) مشيرا إلى الجود والكرم كصفات بارزة له مما يعكس تقديره لهذه القيم في الشخصية القيادية، ونذكر كذلك إدوارد سعيد (Edward Said) في كتابه (الاستشراق) الذي يتناول فيه كيفية تصوير المستشرقون للثقافة العربية الإسلامية، ويشير إلى أنّ بعض المستشرقين قدموا صورة إيجابية عن القيم الأخلاقية مثل الجود والكرم رغم بعض التحيزات الموجودة "، إيمانويل كانت (Immanuel Kant) في فلسفته الأخلاقية يعتبر أن الكرم والجود هما من الفضائل الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الإنسان ويرى أن التصرفات النبيلة يجب أن تكون نابعة من واجب أخلاقي، وهكذا نرى أن العلماء والفلاسفة في مختلف الثقافات تناولوا هذه القيم لجزء من فلسفاتهم الأخلاقية.

الخاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدراسة المتواضعة في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري الذي اتخذناه أنموذجا لتأصيل جذور نظرية التحليل السِّيماتي في هذا الكتاب، ومن خلال هذا الطرح، فإن هذا العلم ليس وليد اليوم، وإنما استمرارية وصيرورة لمفاهيم وتصورات قبلية حتى وإن لم ترق للفكر الحالي، فالحاضر امتداد للماضي شئنا أم أبينا، ومن خلال هذا الطرح وفي رحاب الفروق اللغوية توصلنا للنتائج التالية:

- إن اللغة العربية من أقدم اللغات التي تميزت بخصائص ألفاظها وتركيبها، مع استطاعتها التعبير عن مدارك العلم المختلفة.
- خصائص اللغة العربية من اختلاف العبارات والأسماء أستوجب اختلاف المعاني.
- الكلام هو الذي يعطي للعلوم منازلها ويبين مراتبها ويكشف عن صورها ويدل على سرائرها ويبرز مكنونات ضمائرها.
- الترادف في اللغة كثير ومتنوع نحو: القلب والفؤاد والموت والقتل، تحتاج من المؤلف إعمال الذهن لاستخراج المعاني الدقيقة بينها.
- إظهار الفوارق في الألفاظ يؤدي إلى المعرفة بوجود الكلام والوقوف على حقائق المعاني فهناك من يعتقد أن بعض الكلمات لا فرق بينهما، بينما هناك فروق تجعل لكل لفظ دلالته الخاصة به.
- بعض اللغويين يرون الترادف مزية في اللغة وآخرون يرون العكس من ذلك مما يولد دلالة الألفاظ المتشابهة من حيث الفروق اللغوية.
- يعد كتاب الفروق اللغوية أوسع كتب الفروق مادة، حيث يتضمن العديد من طرح الأداء والشروحات التي تدل على غزارة وإتقان المؤلف، ودقة تفكيره.
- الهدف من الفروق اللغوية هو صيانة اللغة العربية من التأويل والتحريف والخطأ، وقد اعتنى المفسرون ببيان الفروق بين الألفاظ والمتشابه في القرآن الكريم لدحض فكرة الترادف وتباين علماء التراث في هذا الشأن.

- إذ افتقدنا للعناصر اللازمة للكشف عن حقيقة اللفظ أو مجازيته في كثير من الأحيان، نجد الناطق أو المتلقي للغة اليوم لا يعير هذه الفروق التاريخية اهتماما كبيرًا، ويستعمل الألفاظ المترادفة في نفس السياقات دون مراعاة للسمات الدلالية الخاصة بكل لفظ.

فالقول بالفروق نهج معياري بحث.

وفي النهاية نقول أن هذا مجرد نفض غبار بحركة سريعة، لكشف المعالم إزاء الصور الحقيقية التي أمامنا لتراث يمكن أن يكون قاعدة جديدة لبداية أخرى، وإن كانت بمناهج غربية، فليس العيب في المثاقفة وإعادة القراءة، وإنما العيب كل العيب في المتابعة والإسقاطات التعسفية، في غياب تام للوعي والمطاوعة، فلا شك من وجود جوانب أصلية في التراث تناولت العلامة وكل ما يتعلق بها وهي في انتظار بحوث ودراسات جادة قائمة على وعي مسبق، ومسلح برؤى وقواعد مقننة تستطيع الكشف عن تأصيلات متجددة فينا دون سوانا، كجذور نظرية التحليل السيماتي عند أبي هلال العسكري ليس إلا أننا لن ندخر جهدًا في الوصول إلى نهاية هذه الرسالة، التي تبقى مجرد زاوية حاولنا إضاءتها والله من وراء القصد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية ورش**

1. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة أنجلو المصريّة، ط 2، 1972 م.
2. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة– مصر.
3. أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تح: عزة حسن، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1929م.
4. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تج: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، د ت.
5. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص5، أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الاشياء.
6. أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة.
7. أبو هلال العسكري، ديوان المعاني.
8. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، الكتاب والشعر، تج: على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1952م.
9. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغوين العرب، كلية التربية، الجامعة الليبية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1972 م.
10. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5، 1998 م.
11. أمين الخولى، علم الدلالة علم المعنى.
12. أنيس إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط4، 2003م.
13. د. خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول و الاتجاهات، جامعة بغداد، كلية التربية/ ابن رشد، ط 1، 2012.

14. الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزّيادي.
15. ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية وأثرها في اثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، مجلة العلوم الإسلامية و الإنسانية، العدد 2، 2022 م.
16. ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية و دورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية و التطبيقية، العدد 2، المجلد 4، 2021 م.
17. ربيع محمد محمد حفني، معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في اثبات الفروق اللغوية.
18. صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، مكتبة الآداب، ط 1.
19. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية.
20. عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2000 م.
21. فايز الداية، علم الدلالة العربي النّظريّة والتّطبيق: دراسة تاريخية _تأصيلية_ نقدية، دار الفكر دمشق–سوريا،ط2 ، 1996.
22. فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيقية.
23. فتح الله أحمد سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط 1، 1991م.
24. محمد علي الخولي، علم الدلالة (علم المعنى).
25. محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، دار الفلاح، عمان، 1993 م.
26. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، منغازي، ليبيا، ط 2، 2007 م.

27. محيى الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللُّغة لأبي هلال العسكري دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية، دار الهدى للنشر و التوزيع، المنيا، مصر، 2001 م.

28. المسدِّى (عبد السلام)، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس، ط2، 1982م.

29. منقور عبد الجليل،علم الدّلالة أصوله و مباحثه في التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

30. ميشال زكرياء، الألسنية علم اللغة الحديث قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 2.

- **المعاجم العربية**

1. ابن منظور،لسان العرب، ج 11، دار صاد،بيروت،لبنان،دت.

2. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط 4، 2004.

3. أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللّغة، ج 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ت.

- **المراجع الأجنبية**

1. بيارجيرو، علم الدّلالة ، تر: منذر عيّاشي، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1998.

2. جون لاينز، علم الدلالة، مطبعة جامعة البصرة، تر: مجيد الماشطة و زميليه، 1980 م.

3. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر.

4. كلود جرمان وريمون لوبلان، علم الدلالة، تج: نور الهدى لوشن.

الملخص

الملخص:

ما رأيت نوعا من العلوم، ولا فنًّا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع فيه أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معاني تقاربت حتى أشكل الفرق بينها .

هكذا قدم أبوهلال العسكري لكتابه الفروق في اللغة مبينا رغبته في دفع إشكال ماسمي بالترادف، وهو مع ذلك يقر بوجود التقارب الدلالي بين لفظ ولفظ لكن دون أن يصل هذا التقارب إلى حد "التطابق"، الذي يؤدي التسليم به إلى اضطراب في التحديد الدقيق لمدلولات ألفاظ اللغة، مما قد يشكل عائقا أمام الغاية من التواصل اللغويالمتمثّلة في الفهم والإفهام، وقد اعتمد أبوهلال العسكري في دعواه على مجموعة معايير دلالية للتفريق بين الألفاظ العربية التي تجمع بينها مساحة دلالية مشتركة، فاستهل كتابه بإيراد "مايعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها" وهي ثمانية معايير دلالية انتخبها لتكون عينا له على الفرق بين الألفاظ المترادفة.

لم يقف أبوهلال العسكري عند التأسيس النظري لهذه المعايير، بل أبان عن منهجية علمية وبحثية جدّ متقدّمة، وفور انتهائه من التنظير خلص إلى التطبيق الفعلي لهذه المعايير على جملة كثيرة من ألفاظ اللغة، التي انتظمت في شكل أبواب يتعلق كل منها بمجال دلالي معين، ثم إيراد ألفاظ هذا المجال الدلالي كلمة كلمة مع إيضاح المكون الدلالي المميِّز والأساسي لكل منها.

إن الآلية التي اعتمدها أبو هلال العسكري في معالجته ألفاظ اللغة هي بحق من صميم إهتمامات نظريتي الحقول الدلالية والتحليل السيماتي للمعنى، حيث تعد هاتان النظريتان من أحدث نظريات دراسة المعنى.

لقد فتح أبو هلال العسكري أعين الدارسين على مجالات بحثية واسعة ونفع به الله العربية أيّما نفع.

Summary:

I haven't seen any branch of knowledge or art of literature that hasn't had books written about it, gathering its aspects and organizing its categories, except for the study of distinguishing between meanings that have become so close that the difference between them seems blurred.

This is how Abu Hilal Al-Askari introduced his book "Al-Furq" (The Differences) in language, indicating his desire to resolve the problem of what is called synonymy. However, he acknowledges the semantic proximity between words, yet without reaching the point of "identity," which, if accepted, would lead to confusion in precisely defining the meanings of language expressions, potentially hindering the goal of linguistic communication, which is understanding. Abu Hilal Al-Askari relied on a set of semantic criteria to distinguish between Arabic words that share a common semantic space. He began his book by mentioning "what is known about the difference between these meanings and their likes," listing eight semantic criteria that he selected to serve as a guide for distinguishing between synonymous words.

Abu Hilal Al-Askari did not stop at the theoretical foundation of these criteria but demonstrated a very advanced scientific and research methodology. After theorizing, he proceeded to apply these criteria to many words in the language, organizing them into sections related to specific semantic domains, and then listing the words within each domain, explaining the distinctive and fundamental semantic component of each word.

The mechanism adopted by Abu Hilal Al-Askari in dealing with language expressions is truly at the core of the theoretical concerns of semantic fields and semiotic analysis of meaning, as these theories are among the most recent theories in the study of meaning.

Abu Hilal Al-Askari has opened the eyes of scholars to wide-ranging research areas, benefiting the Arabic language immensely.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكروعرفان

مقدمة: .....أ
مدخل 5
1. الدلالة في الوضعين اللغويوالاصطلاحي:.....6
أولا: الدلالة في الوضع اللغوي: 6
ثانيا: الدَّلالة في الوضع الإصطلاحي: 8
2. عوامل التغير الدلالي:.....13
3. لمحة عن حياة أبي هلال العسكري:..... 16
أولا: مولده ونشأته: 16
ثانيا: الخلفية الايستيمولوجية وكيف جاء بكتاب الفروق اللغوية: 18
الفصل الأول
1. نظريات المعنى:.....22
أولا: النظرية الإشارية: 23
ثانيا: النظرية السياقية:.....27
ثالثا: الحقول الدلالية.....30
رابعا: النظرية التحليلية.....32
2.الترادف والمعايير..... 35
أولا: الترادف.....35
ثانيا: المعايير 40

الفصل الثاني

1.نماذج مختارة 52
خاتمة: 64
قائمة المصادر والمراجع:.....67
الملخص: 72
فهرس الموضوعات 75